

**موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية
على مصر وثورة 1919
(1914 - 1919)**

د . عماد أحمد هلال

كلية التربية بالسويس

جامعة قناة السويس

موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩ (١٩١٤ - ١٩١٩)

مدخل:

تتناول هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ حتى قيام الثورة المصرية في عام ١٩١٩ . وقد حظيت هذه الثورة وزعماؤها بعدد وافر من الدراسات والأبحاث التاريخية، بحيث غطّت كل جوانبها تقريرياً، وترجمت لمعظم زعمائها من الصف الأول، وكثير من زعماء الصف الثاني . ومع ما تميزت به تلك الدراسات بتوع مصدرها من الوثائق المصرية والبريطانية، والدوريات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى اعتمادها على مذكرات وأوراق ومراسلات زعماء الثورة ومعاصريها، إلا أنها قد أغفلت جانبًا قد يبدو للبعض قليل الأهمية، ولكنه في الحقيقة كان عاملاً مؤثراً في قيام الثورة وأحداثها ونتائجها، ألا وهو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية المصرية^(١).

وكما أغفلت تلك الدراسات ذلك الجانب، فإنها أغفلت أيضاً الوثائق الأمريكية^(٢)، والتي قد تبدو أيضاً قليلة الأهمية، إذا أخذنا في حسباننا بعد المسافة بين مصر وأمريكا، وضاللة المصالح الأمريكية في مصر إبان الثورة. ولكن الحقيقة أن الوثائق الأمريكية في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ مصر الحديث بشكل عام، ولثورة ١٩١٩ بشكل خاص، حيث يضم الأرشيف الأمريكي عشرات الآلاف من التقارير والرسائل والبرقيات المُرسلة من القنصلين والسفراء الأمريكيين في مصر على مدى قرن كامل^(٣)، بما يُعد زاوية رؤية مختلفة للأحداث في مصر، ومصدراً مهماً للمعلومات، دونتها عين فاحصة وخبرة، كانت ترصد كل كبيرة وصغيرة وترسل بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وتعد التقارير والرسائل الخاصة بالفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٢ في غاية الأهمية لعدة

أسباب:

السبب الأول: إن الذين كتبوا عن ثورة ١٩١٩ من مصادرها التقليدية يُصابون بالدهشة - مثلهم في ذلك مثل سائر المصريين المعاصرین للثورة - من موقف الرئيس الأمريكي وودرو توماس ولسون Woodrow Thomas Wilson، باعترافه بالحماية البريطانية على مصر، وتراجُّعه عن مبادئه التي سبق أن أعلنها بخصوص حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولو أنهم راجعوا الوثائق الأمريكية منذ ١٩١٤ لما أصابتهم الدهشة أو أخذتهم العيرة من هذا الموقف.

السبب الثاني: إن التقارير السنوية التي كان يكتبها المندوب السامي البريطاني قد توقفت منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت تلك التقارير مصدراً مهماً للمعلومات، ولاستطلاع رأى الحكومة البريطانية ودار المندوب السامي في الأحداث، كما إن المتوفر من الوثائق البريطانية لا يقدم إلا وجهة النظر البريطانية عن الثورة.

السبب الثالث: إن الصحف المصرية - التي هي المصدر الأول لأخبار الثورة - كانت تتعرض لرقابة شديدة، حيث خضعت مصر خلال تلك الفترة لقانون الأحكام العرفية، وكان من المأثور أن تصدر الصحف وبها بعض المساحات البيضاء التي حذفها الرقيب، لدرجة أن الصحف لم تنشر أخبار مقابلة الوفد مع المندوب السامي البريطاني سير ريجنالد ونجت Sir Reginald Wingate، ولا أخبار تشكيل الوفد، ولا جمع التوكيلات، بل إنها لم تستطع أن تنشر أسباب استقالة عدلي يكن باشا رئيس الوزراء، عندما مُنع من السفر إلى لندن للتفاوض حول استقلال مصر^(٤).

وازاء هذا الفموض في موقف الصحف المصرية، وانعياز بعضها إلى جانب الاحتلال، وإزاء عدم كفاية الوثائق البريطانية، باعتبارها تمثل وجهة نظر المُحتل؛ تَظُهر أهمية الوثائق الأمريكية التي تمثل وجهة نظر محابية أحياناً، ومُشاركة في صُنْع الأحداث أحياناً أخرى، ووجهة نظر مختلفة في كل الأحيان.

وحتى لا نُنْصَّاب بالدهشة أو العيرة كسائر الذين كتبوا عن موقف ولسون من

القضية المصرية؛ فإننا سوف نتتبع المسألة من بدايتها- أى منذ لحظة إعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ - من خلال الوثائق الأمريكية؛ لنعرف على موضع مصر في الأجندة السياسية الأمريكية وقتها، والعوامل التي أدت إلى اعتراف ولسون بالحماية البريطانية على مصر، وما إذا كان قراره ذاك وليد لحظته، أم مبني على سياسةٍ ثابتةٍ واضحة المعالم تجاه المسألة المصرية.

أولاً - موقف الولايات المتحدة من مسائل الحماية والامتيازات أثناء الحرب:

يُمثل عام ١٨٦٥ - الذي شهد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية - نقطة تحول في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ويعتبره الباحث الأمريكي لينوار تشامبرز رايت Lenoir Chambers Wright بداية مرحلة طويلة من التطور التدريجي في العلاقات السياسية والاقتصادية الثقافية بين البلدين. ففي المجال السياسي، يظهر ذلك من وجود قنصلية أمريكية في مصر بشكل دائم، ثم رفع درجة القنصل الأمريكي في مصر إلى قنصل عام، كما يظهر من تَمَّتْ الولايات المتحدة بكافة الامتيازات التي تمتّت بها الدول الأوروبية الكبرى في مصر، ووجود عددٍ من القضاة الأمريكيين يعملون في المحاكم المختلفة. أما المجال الاقتصادي فيظهر بوضوح من الأرقام التي تُبيّن حجم التجارة المصرية الأمريكية المتزايد باستمرار ولكن ببطء. وأما المجال الثقافي فهو أهم تلك المجالات، ويظهر بوضوح من النشاط التبشيري الأمريكي وما صاحبه من زيادة عدد المدارس والمستشفيات الأمريكية، ويظهر كذلك من الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمصريات، وظهور أجيال متصلة من علماء المصريات الأمريكيين الذين كان لهم دوراً أساسياً في تطور علم المصريات، كما تمثل في قيام الجامعات والمتحف الأمريكية بإرسال العديد منبعثات الكشفية التي حققت كشفاً غاية في الأهمية^(٥).

وياستثناء السنوات الأولى من الاحتلال البريطاني، فإن تقارير القنصل الأمريكيين كانت تتميز بالود والمجاملة للاحتلال البريطاني، وقد أثرت

تقاريرهم على موقف الحكومة الأمريكية والرئيس الأمريكي نفسه، فقد كان القنصل الأمريكي أيدنر D. M. Iddings مؤيداً لمشروع مد امتياز قناة السويس، ويرى أن رئيس الوزراء بطرس باشا غالى كان يسير في الطريق الصحيح بموالاته للإنجليز ويتبنّيه مشروع مد امتياز القناة الذي سيوفر لمصر أربعة ملايين جنيه نقداً هي في أشد الحاجة إليها . ولكنّه يلعب على وتر الدين ويحاول إيجاد مجال عمل أوسع للإرسالية الأمريكية عن طريق تصوير معارضته الخديو والشعب المصري لذلك المشروع على اعتبار أن رئيس الوزراء رجل قبطي، فيقول قبل عشرين يوماً من اغتيال بطرس غالى: «إن الخديو يكره رئيس الوزراء لكونه مسيحيًا، بينما الأقباط يشكّون من أنه يُفرق في المعاملة بينهم وبين المسلمين . وهذه ليست نقطة ثانوية كما يعتقد كثيرٌ من الذين لهم صلة بالشرق؛ ففي مصر لا يوجد شيء اسمه حُب الوطن، أو الوطنية، أو الاعتراف بالفضل، لا يوجد إحساس بالعدل أو المساواة، لا يوجد شيء البُتة إلا الديانة الإسلامية»^(١) Mohammedan Religion، وتتضح الصورة أكثر عند مطالعتنا للبرقية التي أرسلها القنصل الأمريكي إلى حكومته عن حادثة اغتيال رئيس الوزراء بطرس باشا غالى في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠، حيث يُصور الأمر في برقية عاجلة في نفس يوم الحادثة على أن رجلاً مسلماً قد قتل الوزير القبطي^(٢).

وكان من الطبيعي أن يتأثر الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt بذلك التقارير، ويكتون لديه انطباع سيء عن المصريين، وقد ظهر ذلك بوضوح عند زيارته لمصر في الشهر التالي، فيقف، يوم ٢٨ مارس ١٩١٠ في الجامعة الأهلية بالقاهرة ليدين بصراحة وقسوة العركة الوطنية المصرية، باعتبارها قد بلفت ذروة تطرف المتعصبين المسلمين باغتيال بطرس باشا غالى القبطي^(٣)، كما ذهب إلى أبعد من ذلك باستكاره مطالبية المصريين بالدستور فقال: «إنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي بإعطائه دستوراً على ورق، لأن تربية الأمة لتصير أهلاً لحكم نفسها ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة،

بل هي مسألة أجيال متتابعة»^(٤).

وهكذا كانت وجهات النظر الأمريكية والبريطانية متقاربة فيما يختص بالمسألة المصرية، لا يُشُوّها إلا نقطة إصرار الحكومة الأمريكية على حقها في تعيين القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة، وإصرار الحكومتين المصريه والبريطانية على حق الحكومة المصرية في اختيار القاضي المرشح، وتصديق الرئيس الأمريكي عليه، وهي مسألة ظلت مُعلقة حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤^(١٠).

وعندما قامت الحرب، وأعلنت تركيا في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ تحالفها مع دولى الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر)، وأعلنت الحرب على دول الوفاق أو الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا)^(١١); وجَدَتها بريطانيا فرصة لإنهاء حالة الازدواجية في وضع مصر السياسي، حيث كانت من الناحية الرسمية ولاية عثمانية، ومن الناحية الفعلية مستعمرة بريطانية، ولذلك سرعان ما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وقامت بعزل الخديو عباس حلمى الثاني، وعيّنت عمه حسين كامل سلطاناً^(١٢). وقد اتخذت بريطانيا هذه الخطوة بدون أن تشاور مع حلفائها، أو صديقتها الولايات المتحدة، مُعتبرة أن ظروف الحرب هي التي أدت إلى ذلك، وقد ظهر ذلك واضحاً من نص إعلان الحماية: «يُعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا؛ قد وُضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته... وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخد حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحمايتها أهلها ومصالحها»^(١٣).

وقد قامت الحكومة البريطانية بإرسال نسخة من هذا الإعلان إلى سفراء الدول صاحبة الامتيازات في مصر، ومن بينهم السفير الأمريكي في لندن . وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعرف بالحماية بشكل رسمي؛ إلا أن الرد الأمريكي قد تمثل في بعض التساؤلات حول تأثير إعلان الحماية على المصالح

الأمريكية والامتيازات التي تتمتع بها الأمريكيون في مصر، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية الردّ الأمريكي بمثابة اعتراف بالحماية، مع إمكانية بحث مسائل الامتيازات وغيرها بعد الحرب^(١٤).

وبعد إعلان الحماية بأشهر قليلةٍ أعدَّ رُشْدِي باشا رئيس الوزراء مشروعًا قدمه للسلطات البريطانية في فبراير ١٩١٥، حول استقلال مصر الذاتي تحت الحماية البريطانية، وتعديل القانون النظماني الصادر في يوليو ١٩١٣، وتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية، وقد تضمنَ ذلك المشروع وضع نظام سياسيٌ لمصر يُوفِّق بين مصالح إنجلترا وأمال المصريين، ويُعلن أن مصر دولةٌ ملكية دستوريةٌ مستقلةٌ، على أن يُقيِّد ذلك الاستقلال بقيودٍ أهمها أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس، والدفاع عن مصر، ومراقبة ماليتها، وحق الموافقة على القوانين المتعلقة بالأجانب. وقد طالت المباحثات بين رشدي والسلطات البريطانية في هذا المشروع؛ لعدم تساهل الجانب البريطاني في توسيع سلطات الجمعية التشريعية وعدة نقاط أخرى، وبالرغم من أن رشدي استجاب للمطالب البريطانية وقدم كثيراً من التنازلات في ذلك المشروع المتواضع أساساً^(١٥)؛ إلا أن المباحثات استقررت عامي ١٩١٥ - ١٩١٦، ويدو أن من عوامل إعاقة إنهاء ذلك المشروع أن الوجود البريطاني في مصر كان مُعرضاً لكثيرٍ من العواصف خلال تلك الفترة التي كانت التهديدات التركية لمصر فيها قائمة، بينما كانت حملة الدردنيل قد وضعت أوزارها بالفشل البريطاني الذريع.

وعلى هذا فإنه مع بداية عام ١٩١٧، ومع فشل الحملة التركية على قناة السويس، وإعلان الشريف حسين الثورة العربية، وتحوُّل الموقف العسكري البريطاني على الجبهة المصرية من الدفاع إلى الهجوم، ثم ما تلا ذلك من دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها في أبريل ١٩١٧؛ بدأت بريطانيا تنظر في تحديد طبيعة علاقتها بمصر، وانقسمت الإدارة البريطانية بين رأيين أحدهما يطالب بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، وكان المندوب السامي ونجله من أنصاره، والأخر يطالب باستمرار نظام الحماية، وهو

الرأى الذي انتصر في النهاية^(١٦)، وكان لانتصاره نتائج إيجابية على مشروع رشدي باشا، الذي اتفق مع السلطات البريطانية على تشكيل لجنة لبحثه وتقديم مقترناتها. وعلى ذلك أصدر رشدي باشا قراراً بتشكيل تلك اللجنة في ٢٤ مارس ١٩١٧، وضمت أعضاءً مصريين وبريطانيين، وكان مقررها والمُسيطر عليها هو السير وليم برونييت Sir William Brunyate، الذي كان في ذلك الوقت نائب مستشار وزارة المالية المصرية، غير أنه كان قبل ذلك يعمل مستشاراً للداخلية، كما كان إلى جانب هذا، المستشار الأول في دار الحماية. وكانت مهمة هذه اللجنة اقتراح التعديلات الواجب إدخالها على القوانين والنظم الإدارية والقضائية المصرية التي تسجم مع النظام الجديد، وعرفت هذه اللجنة باسم "لجنة الامتيازات"، وهو اسم لا يحمل إلا جزءاً يسيراً من مهمتها الواسعة، حيث كان مشروع رشدي يشمل فكرة إلغاء الامتيازات وتوحيد القوانين والمحاكم^(١٧).

وبينما كانت اللجنة تواصل عملها خلال عامي ١٩١٧ - ١٩١٨، دخلت السلطات البريطانية في مصر في سلسلة من المفاوضات مع الدول صاحبة الامتيازات، بهدف إقناعها بإلغاء تلك الامتيازات، وبالطبع كانت الولايات المتحدة واحدة من تلك الدول. وتبيّن التقارير التي أرسلها القنصل الأمريكي في مصر تفاصيل تلك المفاوضات، وأهمها ذلك التقرير الشامل الذي كتبه القائم بأعمال القنصل العام في القاهرة بول نابينشو Paul Knabenshue في ٨ ديسمبر ١٩١٧ بعنوان «تأثير الحماية البريطانية وإلغاء الامتيازات على المصالح الأمريكية في مصر»^(١٨).

وفي مقدمة التقرير أوضح نابينشو أن الحكومة البريطانية عند إعلانها الحماية على مصر، قد أشارت إلى نهاية الحرب على أنها ستكون الفرصة المناسبة لاختفاء الامتيازات؛ وبناءً على ذلك فقد عَنَ له منذ خريف سنة ١٩١٦ أن يقوم بإمداد الحكومة الأمريكية بالمعلومات اللازمة حول حجم المصالح الأمريكية في مصر، ومدى تأثيرها بذلك المسألة. وفي سبيل ذلك أرسل عدة

رسائل وتقارير طوال عام ١٩١٧، ثم ختمها بذلك التقرير الشامل الذي ضم ١١٠ صفحات، وقد حدد ذلك التقرير المصالح الأمريكية من حيث الأهمية كالتالي: النشاط التبشيري الأمريكي، وبعض الشركات الأمريكية التي لها استثمارات في مصر، بالإضافة إلى البعثات التي ترسلها الجامعات والمتحف الأمريكية للتقديب عن الآثار في مصر، إلى جانب مسألة التواجد الأمريكي في المحاكم المختلفة المصرية من خلال بعض القضاة الأمريكيين، وأخيراً الأعداد الكبيرة من السياح الأمريكيين في مصر، والتي من المنتظر أن تتزايد بعد انتهاء الحرب، ثم أتبع ذلك بتحليل مفصل لتأثير إلغاء الامتيازات على تلك المصالح، ونتائج اتصالاته مع المسؤولين البريطانيين في مصر.

وقد أشار نابينشو في تقريره إلى أن المندوب السامي البريطاني ونجلت قد أرسل إليه المستر جريج Mr. Greg مدير وزارة الشؤون الخارجية Director of the Ministry of Foreign Affairs - وكانت أعمال وزارة الخارجية المصرية قد انتقلت إلى المندوب السامي البريطاني منذ إعلان الحماية - لبحث مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وقد تمت المقابلة فعلاً في ١٨ أكتوبر ١٩١٧، وحضر جريج اللقاء حاملاً الملف الخاص باعتراف الحلفاء بالحماية البريطانية على مصر، وفي البداية قرأ نابينشو نص البلاغ الذي بمقتضاه تم إعلان الحماية، ثم أوضح له أن جميع الدول الحليفة لبريطانيا، وكذلك الدول المحايدة قد أرسلت ردّها على ذلك المنشور، فيما عدا إيطاليا التي تجاهلت الرد . وهنا يجب أن نُشير إلى أن إيطاليا كانت تفضل عدم الرد في ذلك الوقت، وترك الأمور معلقة لحين انتهاء الحرب، يظهر هذا واضحاً من برقيّة عاجلةٍ كان السفير الأمريكي في روما قد أرسلها إلى حكومته في ٢٣ ديسمبر ١٩١٤، يعلمها بأن وزير الخارجية الإيطالي قد سأله شفهياً عن موقف الولايات المتحدة من مسألة الاعتراف بالحماية، ويشير إلى أن الوزير يفضل ترك الأمور معلقة إلى نهاية الحرب^(١٩).

ثم أكد جريج على أن الرد الروسي احتوى اعترافاً كاملاً بالحماية، أما بقية

الدول فكان ردّها يحتوى على بعض الملاحظات، ومعظمها يُشير إلى أنه قد تم إبلاغ قنصلهم في مصر بأن المندوب السامي البريطاني أصبح هو القائم بأعمال وزير الخارجية المصري وبالتالي يجب عليهم التعامل معه على هذا الأساس. وقد أوضح جريج أن هذه الردود قد اعتبرتها الحكومة البريطانية اعترافاً من تلك الحكومات بالحماية . غير أنه استدرك ذلك بتوضيح موقف وزير خارجية السويد الذي توقع مثل ذلك التفسير فقطع الطريق على الحكومة البريطانية بأن سارع بالرد في اليوم التالي مباشرة، موضحاً أن الملاحظات التي أرسلها بالأمس لا تعنى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر^(٢٠).

وعندما انتقل نابينشو إلى مسألة إلغاء الامتيازات وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية، فإن جريج رأى أن المختص بذلك الموضوع هو السير وليم برونييت مقرر «لجنة الامتيازات». وبالفعل قام نابينشو بزيارة برونييت في منزله في ٢٠ أكتوبر ١٩١٧، حيث تربطه به علاقة صداقة امتدت ست سنوات، وتحدث معه لمدة ساعتين في تلك المسألة. وفي بداية الحديث أكد برونييت على أن إيطاليا وإن كانت قد رفضت الرد أو الاعتراف بالحماية في سنة ١٩١٤، إلا أنها قد وافقت بعد ذلك على إلغاء الامتيازات، والمحاكم المختلطة، ووضع نظام قضائي جديد، ووقعت معاهدة مع بريطانيا بذلك في سنة ١٩١٦، وهي تحوى اعتراف ضمني من إيطاليا بالحماية . وفي حديثه مع برونييت أكد نابينشو على أن المبشرين الأمريكيين ينظرون باستحسان إلى الحماية البريطانية، ولكن الخوف من سياسة موالة المسلمين Pro-Moslem Policy المعروفة جيداً عن بريطانيا العظمى ربما نتج عنها تقييد للنشاطات التبشيرية المسيحية، ونتيجة لذلك فإنهم يطلبون ضمانات بالحربيات الدينية، وأن حرية العمل التبشيري المسيحي التي كان مسموحاً بها في الماضي سوف تستمر على نطاق أوسع تحت الحماية البريطانية، وقد أكد له برونييت أن النشاط التبشيري الأمريكي سوف يستمر إلى أبعد مدى يسمح به الأمن العام في مصر، ولكنه بأى حال لن يكون بأقل مما كان عليه سابقاً^(٢١).

ولم يحظ الجانب الاقتصادي بقدر كافٍ من المناقشات، ولعل ذلك راجع إلى تضاؤل حجم النشاط الاقتصادي الأمريكي في مصر، كما إن نابينشو قد وجد أن الشركات الأمريكية لن تتأثر كثيراً بمسائل فرض الضرائب عليها أو توحيد القوانين. أما بخصوص الجانب الثقافي، فقد تساءل نابينشو عن مدى الضمان الذي ستقدمه إنجلترا لحصول كل الأجانب على قدر متساوٍ من المعاملة فيما يتصل بالبعثات الأثرية والنشاطات الكشفية، وقد أكدَ السير وليم برونييت على ذلك، ولكنه استثنى البعثات الكشفية الألمانية والنساوية المجرية، وذلك بالطبع راجع إلى أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت في حالة حرب مع هاتين الدولتين. وعندما تساءل نابينشو عن سيطرة الفرنسيين على «لجنة الآثار» و«مصلحة الأنتيكانة»، وادعاءاتهم بحقيتهم في منصب مدير مصلحة الأنتيكانة، فقد أكدَ برونييت على صحة ذلك الادعاء، وبرأه بأنه يتم طبقاً لمعاهدة رسمية وقعت مع فرنسا سنة ١٩٠٤ (يقصد الوفاق الودي) وعندما أدركَ نابينشو صعوبة الحصول على وعدٍ بحلول أمريكا محل فرنسا، فإنه تساءل عن إمكانية وضع تلك الإدارات تحت سيطرة بريطانيا، وردَ عليه برونييت بأنه يتمنى ذلك^(٢٢).

أما مسألة القضاة الأمريكيين، فقد أشار برونييت إلى أنه سيتم تغيير النظام القضائي بعد الحصول على موافقة الدول بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى ذلك سيتم إلغاء المحاكم المختلفة، وهنا تساءل نابينشو عن موقف القضاة العاملين في تلك المحاكم، فردَ برونييت بأنه سيتم تحويلهم بين البقاء للعمل في النظام الجديد أو الرحيل، مع الوضع في الاعتبار بعض الشروط التي ستكون محل اعتبار مثل: السن والمعرفة باللغات العربية والفرنسية والإيطالية، وهي اللغات المستخدمة في المحاكم المختلفة، كما أوضح أنه لن يتمأخذ جنسية القضاة عند التعيين في النظام الجديد، فيما عدا القضاة البريطانيين والمصريين الذين يجب أن يكون لهم تواجد في كل المحاكم.

وعندما استعرض نابينشو موقف القضاة الأمريكيين العاملين وقتئذ في

المحاكم المختلطة، وجد أنهم ثلاثة: أولهم س. ب. توك S. P. Tuck القاضى فى محكمة الاستئناف المختلطة، وهو معرض للرحيل لأن عمره تجاوز السبعين عاماً. وثانيهم فان هورن Van Horne القاضى فى محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة، وبالرغم من أن عمره ٦٢ سنة؛ إلا إنه لن يبقى لأن حالته الصحية غير مستقرة. أما الثالث فهو كرابيتس Crabites القاضى فى محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة، وأوضح نابينشو أنه لا يوجد أدنى شك فى أنه سوف يبقى، ولكن التساؤل هو ما إذا كان سيبقى فى المحاكم الابتدائية، أم سيرقى إلى المحاكم الأعلى درجة، وأشار إلى أنه قد وجّه ذلك السؤال إلى برونييت، الذى أكد استحالة ترقية كرابيتس إلى محكمة النقض Supreme Court حيث توجد أسماء أخرى أكبر منه سنًا وأكثر تميّزًا، كما شكك أيضًا فى احتمال ترقيته إلى محكمة الاستئناف (٢٣).

ولما وجد نابينشو أن هذا يعني أن الولايات المتحدة سوف لا تكون مُمثلة بشكل جيدٍ في النظام الجديد، فقد قرر بحث المسألة رسميًا مع المندوب السامي نفسه السير ريجنالد ونجت، وقابله بالفعل يوم ٣٠ أكتوبر ١٩١٧، وناقش معه المسألة، ولم يعطه ونجت ردًا، ولكن طلب منه أن يرسل له وجهة نظره الشخصية في هذه المسألة كتابةً، حتى يتسلّى له دراستها. وبالفعل أرسل نابينشو ملاحظاته في رسالة مؤرخة بالأول من نوفمبر ١٩١٧، ومن قراءة نص تلك الرسالة الموجود في ملحقات التقرير، نتبين أن نابينشو قد لعب على وتر صداقة الولايات المتحدة لبريطانيا، فطالب بضرورة أن يكون هناك ممثل لأمريكا في محكمة النقض؛ «لأنه لا يعقل أن تستبعد الولايات المتحدة - التي تحولت بسرعة كبيرة إلى أهم حليف لبريطانيا - من هذا الموقع، بينما هناك قوى حليفة أقل شأنًا من الولايات المتحدة سوف يكون لها تمثيل قوي»، وهو يُشير هنا إلى فرنسا وإيطاليا (٢٤).

وفي خاتمة تقريره، أوصى نابينشو حكومته بأن توافق الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، وذكر الإداره الأمريكية بأنها لما وافقت على توقيع معاهدة إلغاء

الامتيازات مع اليابان سنة ١٨٩٥، فإنها فعلت ذلك لإيمانها بأن مقدرة الشعب الياباني على إصلاح النظام القضائي قد تمتّ على أساس من الحضارة الأوروبيّة والأمريكية. وفي مصر فإن موافقة أمريكا على إلغاء الامتيازات ستكون على أساس "إيمان الولايات المتحدة بالشعب البريطاني - الأمة الحامية". وبمقدرتها على تحقيق الإصلاح المرغوب على أساس أوربيّة وأمريكية، لا على أساس إيمانها بالشعب المصري وبمقدرتها على الإصلاح، فهو ليس أهلاً لتلك الثقة على الإطلاق!"، ولذلك فإن تلك الاتفاقية ستُوقع على شرط أن تقوم بريطانيا بوضع بريطانيين أو أوربيين في كل الجهات الحكومية المصرية: الإدارية والتنفيذية والقانونية والقضائية. ويؤكد نابينشو على أن ذلك الشرط لن يتحقق إلا في ظل الحماية البريطانية فقط^(٢٥).

وبالرغم من أن محاولة الأمريكيين الحصول على مقعد في محكمة النقض قد فشلت، حيث ظهر مشروع النظام الجديد إلى الوجود شاملًا مشروع لقانون العقوبات ومشروع لقانون تحقيق الجنایات، ومشروع لقانون المراقبات، وكذلك القانون المدني، وتضمن المشروع إدماج القضاء الأهلي والمختلط مع تغليب العناصر الإنجليزية وأن يكون النائب العام بريطانياً^(٢٦). وفي هذا المشروع تكونت محكمة النقض من ثمانية قضاة: ثلاثة مصريين، وثلاثة بريطانيين، وفرنسي وإيطالي^(٢٧)؛ وكان ذلك المشروع على وشك أن يوضع موضع التطبيق لولا قيام ثورة ١٩١٩ التي وأدته في مهدّه؛ نقول بالرغم من هذا الفشل إلا أن تقرير نابينشو هذا كان له صدىً كبيراً في دوائر وزارة الخارجية الأمريكية، لدرجة أن الوزير أرسل له في ٢٠ فبراير ١٩١٨ قائلًا: «إن تقريركم الذي جاء في وقته المناسب تماماً قد قرئ في وزارة الخارجية بمزيد من الاهتمام، وأن الوزارة تُعبّر لكم عن تقديرها للمجهود العظيم الذي بذل في إعداده»^(٢٨)، وهذا يعني أن توصيات نابينشو بموافقة الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، واحتراطه أن يتم ذلك في ظل الحماية البريطانية؛ لأن المصريين ليسوا موضع ثقة، وغير مؤهلين لحكم أنفسهم، كان لها دورٌ كبيرٌ في اعتراف الرئيس ولسون

بالحماية، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل ولكن بعد أن نرى أولاً كيف كانت مبادئ ولسون من أهم عوامل قيام الثورة.

ثانياً - مبادئ ولسون وأثرها على تشكيل الوفد المصري:

فى الوقت الذى كانت تقارير القنصل الأمريكى فى مصر تمهد لاعتراف الولايات المتحدة بالحماية، وموافقتها على إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة؛ كانت الأمور على الجبهة الأوروبية تسير فى طريق مختلف، ففى أكتوبر ١٩١٧ قامت الثورة البلشفية فى روسيا، وخرجت روسيا من الحرب، وقد أدى ذلك لانتشار الأفكار الشيوعية فى أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما عجل بالتدخل الفعلى للولايات المتحدة التى كانت أعلنت دخولها الحرب منذ أبريل ١٩١٧، وكان من المتوقع أن تنتهى من تدريب قواتها خلال عامين، فسارعت بإلقاء ثقلها فى المعركة مع مطلع عام ١٩١٨، لترجع بذلك كفة إنجلترا وفرنسا فى المراحل الأخيرة من الحرب، وفي ٨ يناير ١٩١٨، أعلن الرئيس الأمريكى ولسون مبادئه الأربع عشر كأساس للهدنة، ومياثق الحرية والاستقلال لكافة الشعوب. وقد تضمنت تلك المبادئ بالإضافة إلى الخطاب العديدة لولسون مبدأ حق تقرير المصير Self-Determination لكل شعب، لا فرق بين شعب ضعيفٍ وآخر قوي، واحترام الأمانى القومية، وعدم جواز حكم الشعوب إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وإنشاء جمعية الأمم تضع الضمانات للاستقلال السياسى، وسلامة أملاك البلاد الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وعدم جواز انتقال الشعوب من سيادة إلى أخرى^(٢٩).

ويرصد القنصل الأمريكى هامبسون جيري Hampson Gary^(٣٠) من خلال تقاريره ربع السنوية أحداث الحرب، وآثار تصريحات ولسون على المصريين، ففى تقريره للربع الثالث من عام ١٩١٨ المنتهى فى ٣٠ سبتمبر، وبعد أن يزف إلى الحكومة الأمريكية أخبار انتصارات الجنرال النبى Allenby فى فلسطين وسوريا، يصور تحولاً كبيراً فى موقف المصريين الذين كانوا يميلون إلى ألمانيا

وتركيا المسلمة، ولكنهم الآن غيروا مواقفهم ليس بسبب انتصارات النبي، ولكن بسبب دخول الولايات المتحدة الحرب، فهي معروفة عند المصريين بأنها بلد الحرية والديمقراطية، وبذلك جعلتهم ينظرون إلى ألمانيا وتركيا على أنها بلاد الظلم والقهر والمكر والخداع. ثم يرصد آثار تصريحات الرئيس ولسون على المصريين فيقول: «إن خطب الرئيس ولسون تُنشر في أوراق بلغات عديدة هنا في مصر، حيث تقرأ وتناقش بحماس شديد، فكل جنسيات العالم مُمثلة هنا في مصر، وكلهم هنا يقرءون ما يقوله رئيسنا، وما يقوله يجعلهم يفكرون»^(٣١).

وما يرصده القنصل الأمريكي في ذلك الوقت المُبَكِّر سرعان ما تؤكد هذه الأحداث، فقد بدأت الصحافة المصرية بعد استسلام تركيا، تتحدث عن مبادئ ولسون، وضرورة تطبيقها لمصلحة كافة الدول ومن بينها مصر بالتأكيد^(٣٢). كما بدأ الزعماء المصريون يتحركون على أرضية تلك المبادئ^(٣٣). ولم يكن في مقدور دول الحلفاء ومن بينها إنجلترا وفرنسا أن تتذكر لتلك المبادئ، فأعلنوا موافقتها عليها، ثم لا تثبت إنجلترا وفرنسا أن تقطع شوطاً في سبيل تطبيق تلك المبادئ بإعلانهما في ٧ نوفمبر ١٩١٨ تصريحاً للشعوب العربية تؤكدان فيه أنهما تتويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الحكم العثماني تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات وطنية تخذلها الشعوب اختياراً حراً. وبالرغم من أنهما كانتا تقصدان بالشعوب العربية التي تحررت من الحكم العثماني سوريا والعراق؛ إلا أن المصريين رأوا أنهم أولى بالاستقلال من تلك الشعوب، لأن مصر كانت قد حصلت على درجة من الاستقلال منذ عهد محمد علي، كما أن مصر أسبق في منزلة الحضارة من شعوب الشام والجaz، بالإضافة إلى أن وعد بريطانيا لمصر بالجلاء أسبق بست وثلاثين سنة من وعد الحلفاء للشعوب العربية^(٣٤).

وفي ١١ نوفمبر ١٩١٨ يتم إعلان الهدنة العامة، ويتبادل وزراء مصر ورجال الحماية الزيارات للتهنئة، ويرسل جورج الخامس ملك بريطانيا برقيه إلى السلطان فؤاد يهنئه فيها بانهزام آخر أعداء بريطانيا، ويشكره على المساعدة التي قدمتها مصر لبريطانيا وبعد مصر وأهلها "بنيل نصيب كامل فيما سيكون

لإمبراطورية البريطانية من العظمة والرخاء في المستقبل"، ويرد السلطان في اليوم التالي ١٢ نوفمبر مغرياً عن ارتياحه وشعبه لاعتراف بريطانيا بالخدمة التي أدتها مصر ووعوده الطيبة نحو مستقبلها، وتشر الصحف نصوص تلك البرقيات^(٣٥).

كما قام الملك فؤاد بمحاولة للاستفادة من مبادئ ولسون، فبعث إليه ببرقية عقب إعلان الهدنة هنأه فيها بالانتصار الذي أحرزه الحلفاء، وأشار بالدور الفعال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كسب الحرب، ورجاه أن تكون المطالب المصرية موضوع عناية الرئيس الأمريكي وعطفه^(٣٦). وهكذا كانت مبادئ وخطب الرئيس الأمريكي ولسون عاملاً أساسياً في صياغة الموقف السياسي للمصريين شعباً وزعامة وحكومة وسلطاناً.

ثالثاً - موقف القنصل الأمريكي من تشكيل الوفد ومطالبه:

في ذلك الوقت كانت «لجنة الامتيازات» قد انتهت تقريراً من عملها، وقدمت مشروعات قوانين بدائلة لكل من: قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنایات وقانون المرافعات والقانون المدني، مع إدماج القضاء الأهلي والمختلط، غير أن أخطرها كان ذلك المشروع الذي عرف فيما بعد باسم «مشروع برونييت»، وهو مشروع قانون نظامي- دستوري ينزل بمصر إلى مرتبة أدنى المستعمرات^(٣٧)؛ وقد رفض رشدي باشا هذا المشروع رفضاً باتاً، فلم يكن يتوقع أن مشروعه الذي ألح مراراً على تطبيقه ينتهي به الحال إلى تلك الدرجة المزرية بمكانة مصر. واختتمت في رأسه فكرة السفر إلى لندن لمناقشة الحكومة البريطانية في الحصول على ما هو أفضل من ذلك، وحصل على موافقة السلطان على السفر، وكانت حجته أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف أو تحديد^(٣٨)، وقام رشدي بتشجيع سعد ورفاقه على تكوين وفدٍ شعبيٍّ، وأوضح لهم أنه اعتزم تكوين وفدٍ رسميٍّ هو وعدهما يكن باشا وزير المعارف، للسفر إلى إنجلترا للمطالبة بحقوق البلاد.

وكان هدفه من ذلك أن يقوم الوفد الشعبي بشد أزر الوفد الرسمي لدى الشعب المصري نفسه، ولدى الرأى العام فى بريطانيا وغيرها من الدول^(٣٩)؛ وعلى ذلك اجتمع سعد مع رفاقه فى منزل محمد محمود باشا واتفقوا على مقابلة ونجت، وتمت مقابلة فى الساعة العاشرة عشر صباح يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، ويرفضون ونجت مطالب الزعماء، ويتم تشكيل الوفد فعلاً فى اليوم نفسه برئاسة سعد زغلول، وعضوية :على شعراوى باشا، عبد العزيز فهمى بك، عبد اللطيف المكباتي، محمد على علوية بك، وهؤلاء من أعضاء الجمعية التشريعية، بالإضافة إلى محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك . وقاموا بصياغة التوكيل الذى سيعرض على أفراد الشعب لتوقيعه، ونشطوا فى جمع التوقيعات^(٤٠).

وقد ركَّزت الصحف المصرية على أنباء الهدنـة والانتصارات، وتجاهلت أو أجبرت على تجاهل أنباء مقابلة الزعماء لونجت، وأنباء تشكيل الوفد المصري، فى الوقت نفسه نجدها تنشر أخباراً عن مطالب الأرمن بالاستقلال، وقيام الأرمن فى مصر بإرسال مطالبهم إلى الرئيس ولسون وإلى الحلفاء مطالبين باستقلال كل أرمينيا، والاعتراف بحكومة أرمينية مؤقتة . وتكتب الصحف عن مؤتمر الصلح وتسبـب فى ذكر الوفد الذى ستحضر المؤتمـر، ولكنها لا تستطيع أن تلمـع إلى موقف مصر أو وفد مصر^(٤١).

وبعد رفض السلطات البريطانية السماح لرشدى وعدلى وللوفد الشعـبـى بالسفر إلى لندن، قدم رشدى وعدلى استقالتهما ولكن السلطـان رفضـها، خاصة بعد أن وعد ونجـت بمفاوضـة حـكومـته ليقنـعـها بالسماح لهـما بالـسفرـ، أما الـوفـدـ فقدـ فى اجـتمـاعـ تـارـيـخـىـ فىـ ٥ـ دـيـسمـبرـ تـغـيـرـ استـراتـيـجـيـتـهـ،ـ والـعـدـولـ عنـ فـكـرـةـ السـفـرـ إلىـ لـنـدـنـ،ـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـدوـيلـ المسـأـلـةـ بـالـسـفـرـ إـلـىـ مـؤـتـمـرـ الـصـلـحـ بـشـتـىـ الوـسـائـلـ،ـ مـادـامـ الـوـفـدـ مـمـنـوعـاـ مـنـ السـفـرـ إـلـىـ بـارـيسـ،ـ وـعـدـمـ تـفـيـذـ أـىـ أـمـرـ يـصـدرـ إـلـىـ الـوـفـدـ مـنـ السـلـطـاتـ بـرـيـطـانـيـةـ إـذـاـ كـانـ فـيـهـ مـسـاسـ بـقـضـيـةـ الـبـلـادـ،ـ وـهـىـ إـلـغـاءـ

الحماية وتحقيق الاستقلال . وتتفيدا لهذا القرار يرسل الوفد في ٦ ديسمبر نداءً إلى قنصل الدول بمصر^(٤٢)، ومن بينهم بالطبع القنصل الأمريكي . وقد عثروا على نص ذلك النداء في الأرشيف الأمريكي، وهو عبارة عن أربع صفحات باللغة الفرنسية بعنوان: Appel Aux Représentants des Nations Accrédites en Egypte، ويتضمن إعلام تلك الدول بتأليف الوفد وخطواته الأولى وطلبه الاستقلال التام، وموقف السلطات البريطانية من ذلك، وموقاًعاً من: سعد زغلول، عبد العزيز فهمي، على شعراوي، أحمد لطفي السيد، محمد محمود، سينوت حنا، محمد على علويه، الدكتور حافظ عفيفي، عبد اللطيف المكباتي، حمَّاد الباسل، محمود أبو النصر، إسماعيل صدقي .

ويحكي القنصل الأمريكي هامبسون جيري أن سعد زغلول ومحمد محمود هما اللذان حضرا إلى القنصلية الأمريكية في ذلك اليوم، وقاما بتسليم ذلك النداء لسكرتير القنصلية، كما طلبا مقابلة القنصل، ولما لم يكن القنصل موجوداً وقتها؛ فقد حدد لهما السكرتير موعد المقابلة في ظهر اليوم التالي ٧ نوفمبر، وعندما عاد القنصل إلى السفارة بعد ظهر ذلك اليوم، وأخبره السكرتير بما حدث، وقرأ الورقة التي تركها سعد حول سبب المقابلة، سارع بالكتابة إليه يعتذر عن المقابلة بحجة أنه لا يستطيع التحدث في أي موضوع ذي صبغة سياسية؛ لأن ذلك ممنوع على كل القنascل أن يتحدثوا في أمور سياسية خاصة بالبلاد التي يعملون فيها^(٤٣) .

جدير بالذكر أن هذه لم تكن هي المرة الأولى التي يرفض فيها هامبسون جيري تقديم المساعدة، فقد ذكر سعد زغلول في مذكراته أنه تقابل مع عدلی يكن باشا في ١٢ أكتوبر ١٩١٨ وتناقشا في مسألة استقلال مصر، واتفقا على توسیط قنصل أمريكا في الأمر، وقد أقنع عدلی رشدي باشا بذلك، فقام الأخير بمفاتحة القنصل، فلم يجد عنده استعداداً للمساعدة، بل كان جوابه أن قال: «ليس هناك إلا واحد من طريقين: إما أن تطلب الترك استقلال مصر، بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها، وإما الالتجاء إلى الحكومة الإنجليزية»^(٤٤). والحقيقة

أننا لم نعثر في مراسلات جيري مع حكومته على ما يؤكّد أو ينفي هذا اللقاء، ولكن هذا لا ينفي وقوعه، فرده يأتي متوافقاً مع الخط العام لسياسته المؤيدة لاستمرار الحماية. ولقد حاول جيري أن يبدو أمام المصريين في صورة المحايد، إلا أنه كان في الحقيقة يلعب دور المُحِبِط لهم، فهو من ناحية يرفض التوسط، ويرفض مقابلة سعد، ومن ناحية أخرى يُصور لهم أن الحل في يد الإنجليز.

ولم يكن المصريون على علم بموافقه تلك، كما كانوا يأملون أن يصيغ بأمانة للحكومة الأمريكية رغبة الشعب المصري في الاستقلال، ولكنه كان يُرسل شكاواهم ونداءاتهم المتكررة إلى الحكومة الأمريكية وقد شفعها بتوصية باستمرار الحماية البريطانية على مصر. ففي رسالته المؤرخة بالسادس عشر من ديسمبر ١٩١٨، يصف هامبسون سعداً بأنه قائد الحزب المتطرف Leader of the Extremist Party، الذي يطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير على مصر، وهو- أى هامبسون- يرفض ذلك تماماً لأن هذا يعني أن المصالح الأمريكية سوف تتأثر بشكل خطير، ويعلن أن "النشاطات الأمريكية التبشيرية والأثرية والاقتصادية والسياحية سوف تكون عرضة للقوانين المحلية"، وعلى ذلك يطالب هامبسون حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر فيقول: «من أجل تحقيق حكومة جيدة تعمل لمصلحة كل طبقات الشعب المصري، ومن أجل حماية مواطنينا الأمريكيين والمواطنين من كل الجنسيات القاطنين في هذا البلد، ومن أجل صيانة حق الحرية الأصيل والعدالة؛ فإنني أوصي باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، ويتشجع إقامة إدارة بريطانية حازمة لهذا البلد، وفيما عدا ذلك، فإنني بضمير خالص لا أستطيع أن أفعل شيئاً»^(٤٥).

وبالرغم من أن القنصلية الأمريكية قد استقبلت العديد من الشكاوى من مختلف طبقات الشعب المصري خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر؛ إلا أن القنصل الأمريكي كان يصر على تكرار تلك العبارة الأخيرة في رسائله المرفق

بها تلك الشكاوى، فعل ذلك مثلاً في رسالته المؤرخة بالثلاثين من ديسمبر ١٩١٨، والتي أرفق معها صوراً من بعض الشكاوى التي وردت إلى القنصلية باللغة الفرنسية، ومن بينها: شكوى من «الوafd الوطنى المصرى» La Mission Nationale Egyptienne وشكوى من المواطن ليون فرج الموظف بوزارة الزراعة، وبرقية باللغة العربية من بعض أهالى المنصورة^(٤٦).

وفي ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية قد قررت الموافقة على استقبال رشدى وعدلى ولكن ليس فى الوقت الراهن، بل فى مارس ١٩١٩، كما رفضت نهائياً مبدأ سفر الزعماء الوطنيين؛ واعتبر عدلی ذلك التأجيل رفضاً، وقدّم هو ورشدى استقالتهما للمرة الثانية فى ٢٢ ديسمبر ١٩١٨، ورفض السلطان فؤاد قبول الاستقالة، وضفت الإنجليز على رشدى للتراجع ولكنه أصر عليها، وأرسل كتاباً ثانياً إلى السلطان يستعجل قبولها^(٤٧). فى ذلك الوقت أرسل هامبسون جيري برقية إلى حكومته يُوضّح فيها خطأ الحكومة البريطانية في عدم السماح لرشدى بالسفر، ويصفه بأنه زعيم الحزب المعتدل Moderate Party الذى يطالب بالحكم الذاتى تحت الحماية البريطانية، ويوضح بأن ذلك يرفع من أسهم الحزب المتطرف بزعامة سعد زغلول^(٤٨).

وفي تقريره للربع الأخير من عام ١٩١٨ يشير هامبسون إلى أن الوضع السياسي في مصر غير مستقر، ولكنه يؤكد أنه يتحسن، حيث يقول: «وفي تقديرى الشخصى أن رشدى باشا رئيس الوزراء، وعدلى يكن باشا ناظر المعارف سوف يستردان مناصبهما ويستأنفان خدمة الحماية البريطانية بولاء وإخلاص، وأنه ليس ثمة شك فى أن الحماية سوف تكون متسامحة ومتحررة»^(٤٩).

ولا شك أن رسائل هامبسون جيري وبرقياته قد لعبت دوراً مؤثراً في صياغة موقف الرئيس الأمريكي، لدرجة أنه تجاهل الرد على أي من الرسائل والنداءات العديدة التي وجهها له الوafd (الحزب المتطرف حسب وصف جيري) في ١٤ و٢٦ ديسمبر ١٩١٨، و٣ يناير ١٩١٩، بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق

مصر واستقلالها، والمطالبة بتهيئة الفرصة للوفد لكي يُدلّى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد^(٥٠). ولمّا لم يُكلّف الرئيس ولسون نفسه عناء الرد على رئيس الوفد المصري؛ أرسل سعد باشا برقية أخرى في ١٣ يناير ١٩١٩ إلى وزير خارجية الولايات المتحدة لانسننج Lansing مُوضحاً فيها أن مصر هي أولى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم، وبين يديكم نضع آمالنا القومية، ولذمّتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء، واثقين أن في الإنسانية لحسن الحظ قوة أخرى هي قوة المبادئ، لا تُستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغي، وتحرير رقاب الشعوب، ونقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسون فإن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها^(٥١).

ويعقد الوفد اجتماعاً يوم ١٣ يناير ١٩١٩ في بيت حمد الباسل ويخطب سعد في جموع الحاضرين ويشرح قضية الاستقلال ويتحدث عن مبادئ الرئيس ولسون ووجوب سيادتها على العالم ويتناول مسألة السودان والامتيازات الأجنبية، ويقترح إرسال تلغراف إلى الرئيس ولسون بالإعجاب بمبادئه، وعرض قضية مصر عليه، فيوافق المجتمعون هاتفين بحياة ولسون وأمريكا ومصر والاستقلال^(٥٢). وبالفعل يتقدم الوفد بمذكرة تفصيلية مؤرخة بالخامس والعشرين من يناير ١٩١٩ إلى القنصلية الأمريكية، وهي مكونة من ٣٣ صفحة باللغة الفرنسية، وموقعها من رئيس الوفد وأعضائه، وتحتوي على مطالب مصر بالاستقلال التام، ذلك الاستقلال الذي حققه محمد على فعلياً، وانتهى رسمياً بدخول تركيا العرب، أما الحماية البريطانية فهي لم تكن بناء على طلب من مصر، ولذلك فمصر ليست ملزمة بقبولها، كما أن مصر لها حق الحصول على حقها في تقرير مصيرها ومصير السودان الذي هو مرتبط بمصير مصر. ومرة أخرى يرسل هامبسون جيري المذكورة إلى حكومته دون تعليق، ولكنه ينوه فقط إلى رسائله السابقة التي توضح حقيقة الأمر^(٥٣).

ويدعو سعد إلى عقد اجتماع آخر في ٣١ يناير في خيام تتصب بجوار بيت

الأمة، ويوزع بطاقات الدعوة لستمائة شخص، غير أن السلطات البريطانية تمنع الاجتماع، ويحتاج سعد على ذلك برقياً لدى رئيس الوزارة البريطانية، والرئيس ولسون، ويرق إلى رئيس مؤتمر الصلح يطالبه بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر^(٥٤).

ونظراً لتوالي البرقيات من سعد إلى ولسون في باريس؛ فقد شعر الأخير بأن معلوماته عن الأوضاع في مصر ليست كافية، فأرسل إلى وزارة الخارجية في واشنطن يطلب أن ترسل له المعلومات الكافية عن الوضع في مصر، ولم يجد ويليام فيليبس William Phillips القائم بأعمال وزير الخارجية في واشنطن- حيث كان وزير الخارجية الأمريكي عضواً في وفد بلاده في باريس- أمامه أنساب من الرسالة التي كان جيري قد أرسلها له في ١٦ ديسمبر ١٩١٨، فأرسلها إلى باريس في ١٢ فبراير ١٩١٩^(٥٥)، وفي نفس اليوم أرسل فيليبس إلى هامبسون جيري يخبره بأنه تم إرسال نسخة من تلك الرسالة إلى الوفد الأمريكي في باريس^(٥٦)، وبعد يومين أرسل فيليبس إلى الوفد الأمريكي الرسالة التي كان جيري قد أرسلها له في ٣٠ ديسمبر ١٩١٨^(٥٧). وحيث إن هامبسون جيري قد أعلن صراحةً في هاتين الرسالتين أن الأسلوب الذي يجب أن تتبّعه الحكومة الأمريكية يتمثل في ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر واعتراف الولايات المتحدة بها؛ فلا شك أن ذلك كان له تأثيرٌ كبيرٌ على قرار الرئيس ولسون بالاعتراف بالحماية.

بيد أنه يجب أن تُضاف إلى تينك الرسالتين رسالتان جديدتان شاملتان كتبهما هامبسون جيري في الأسبوع نفسه، لما أحسنَ بأن الوفد الأمريكي في باريس في حاجةٍ إلى مزيدٍ من المعلومات.

وقد أرسل جيري الرسالة الأولى في ١٥ فبراير ١٩١٩، وقد وضع لها عنوان «ملخص الوضع السياسي في مصر»، وفي تلك الرسالة يحلل جيري العوامل التي أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩ قبل قيامها بثلاثة أسابيع، ثم يقدم الحل الذي يراه

لمنع قيام تلك الثورة، فيشير إلى أن القضية الأساسية التي شغلت الساحة السياسية في مصر طوال فترة الحرب كانت مسألة إلغاء الامتيازات وإيجاد نظام قضائي جديد في ظل الحماية البريطانية. بيد أن الموقف قد تغير بسرعةٍ وراديكاليةٍ، وحدد جيري ثلاثة علامات أساسية ساعدت على ذلك التحول حديثٍ في أيام ٨ و ١١ نوفمبر والأسبوع الأول من ديسمبر ١٩١٨ :

العلامة الأولى: كانت ذلك الإعلان المشترك لبريطانيا وفرنسا في ٧ نوفمبر ١٩١٨ والخاص بموقفهما من "الثورة العربية" ومستقبل الشام والعراق، وقد أكدت بريطانيا وفرنسا على أن هدفهما من شن الحرب في الشرق هو "تحقيق التحرير التام والنهائي لتلك الشعوب التي طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالي الوطنيين"، ويفكّد جيري على أن ذلك الإعلان كان خاصاً بالشام والعراق، وهي البلاد التي تم تحريرها بالفعل من سيطرة الترك، وإقامة إدارات عربية فيها بالفعل - يقصد حكومة فيصل في دمشق - ولكن هذا الإعلان قد ولد رغبة عارمة لدى المصريين للمعاملة بالمثل، وكانت هذه - في نظر جيري - هي لحظة الميلاد لحركةٍ وطنيةٍ جديدةٍ في مصر.

العلامة الثانية: هي نشر الصحف لنص برقية من ملك بريطانيا إلى سلطان مصر عقب إعلان الهدنة والتي جاء فيها: «إن مصر وشعبها يجب أن يكونوا على يقين من أنهم سوف يحصلون على نصيب كامل فيما سيكون للإمبراطورية البريطانية من العظمة والرخاء في المستقبل»، ويُرى جيري أن المصريين قد فسروا تلك العبارة على أن بريطانيا تعتبر مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، فكان ذلك بمثابة «سكب الزيت على النار التي أوقدها التصريح الأنجلو- فرنسي» على حد قول القنصل الأمريكي . وعلى الفور كان ذلك دافعاً للحركة الوطنية الجديدة التي تبلورت تحت قيادة سعد زغلول للعمل، وسرعان ما قابلو ونجت مطالبين بالسفر إلى لندن .

أما العلامة الثالثة: فكانت استقالة رشدي باشا، في الأسبوع الأول من ديسمبر، والتي سببها أن رشدي - بعد التصريح المشترك وبرقية الملك جورج وانتهاء الحرب - قد اعتقد أن الوقت قد حان لصياغة مطالب «بشأن حصول مصر على درجة أكبر من الحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية»، ولذلك فقد طلب من المندوب السامي السماح له بالسفر إلى لندن على رأس وفد مصرى للتفاوض مع الحكومة البريطانية فى تلك المسألة، وقد أرسل المندوب السامي ذلك الطلب إلى لندن، فجاء ردًا بأن الوقت غير مناسب، لأن الحكومة البريطانية لديها العديد من المشغوليات الناجمة عن انتهاء الحرب والإعداد لمؤتمر الصلح، وأن الوقت المناسب ربما يكون فى مارس ١٩١٩، وقد اعتبر رشدى أن ذلك مجرد رفض دبلوماسي لطلبه؛ وسارع بتقديم استقالته. وقد أعطى ذلك الفرصة «للحزب المتطرف» لكسب مزيد من الأنصار، فقام سعد بالترويج لمبدأ «الاستقلال التام» اعتماداً على مبدأ الرئيس ولسون الخاص بحق تقرير المصير.

ويوضح جيري أن السلطان قد رفض استقالة رشدي، وأنه قد بذلت بعض المحاولات من السلطان وونجت وبرونيت لإثنائه عن الاستقالة، خاصة وأن السلطان يعارض سياسة سعد المتطرفة، ويعيد سياسة رشدى المعتدلة. ويختتم جيري رسالته بتوضيح أن الحكومة البريطانية تُعيد النظر في الأمر، حيث سافر ونجت إلى لندن في ٢٢ يناير للتباحث مع حكومته، ويعتقد جيري بأن الحكومة البريطانية سوف تسمح لكلا الوفدين بالسفر إلى لندن، وأن الأمر سينتهي بعقد مؤتمر يصدر عنه تفاصيل مرض للأطراف الثلاثة: بريطانيا وعدلي وسعد، ثم يقدم توصياته للحكومة الأمريكية والتي لم تخرج عن التوصيات التي سبق أن أكد عليها في رسالته السابقتين حيث يقول في هذه المرة: «إن الحل العملي والمثالي لهذا الوضع الشاذ هنا - ذلك الوضع الذي لا نظير له في أي مكان آخر من العالم - يكمن في استمرار الحماية البريطانية والاعتراف بها، إلى أن يأتي الوقت المناسب - عندما يصبح الشعب مؤهلاً لذلك - لإجراء زيادة مستمرة

ومتدرجة في الحكم الذاتي من خلال السلطان ومجلس وزرائه والمؤسسات الحكومية الأخرى»^(٥٨).

أما الرسالة الثانية فقد كتبها هامبسون جيري في ٢١ فبراير ١٩١٩، وقد وضع لها عنوان «مصر والحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية»، ولا شك أن العنوان يُعبر عن المضمون، فقد افتتح جيري رسالته المُطولة بمقدمة مستفيضة عن فضل الإنجليز على مصر، فقال : «لقد مرت سبع وثلاثون سنة على نشوب ذلك التمرد الذي أدى إلى الاحتلال البريطاني لمصر، وخلال تلك الفترة ... فإن الشعب المصري قد ارتفع من الفقر إلى الرخاء، وأنجزت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العظيمة، وتم ترسيخ النظام وسيادة القانون»... وفي موضع آخر يقول : «وتم تحرير الناس من القمع، وإقامة نظام قضائي عادل، وتخفيف الضرائب، وتطوير الري والزراعة»...، ثم يعدد إنجازات كرومرو وجورست وكتشنر، ومساهماتهم في بناء «مصر الحديثة»، وأخيراً يوجز ذلك التحول الكبير في عبارة صغيرة هي «إنقاذ وإحياء مصر».

وينتقل جيري من المقدمة إلى الموضوع فيوضح أن عملية إنقاذ وإحياء مصر تلك قد تَمَّتْ بواسطة طاقة الأجانب ومقدرتهم، وأنبقاء هذه الإنجازات واستمرارها مرهونٌ ببقاء الوجود الأجنبي في مصر. فبالرغم من اعترافه بأن مصر قد تم تحديتها على أيدي الإنجليز؛ إلا أنه لا يريد أن يعترف بأن مصر قد وصلت إلى درجة من التحديث تكفى لأن تحكم نفسها . ويعرض للموقف السياسي بعد انتهاء الحرب موضحاً أن هناك حزبين أحدهما معتدل يقوده رشدي باشا الذي يطالب بحكم ذاتي تحت الحماية البريطانية، والآخر متطرف يقوده سعد باشا الذي يرى أن مصر قد بلغت درجة كافية من التطور تؤهلها لحكم نفسها، ويُطالب بالاستقلال الفوري .

ثم يوضح جيري أن الحكومة البريطانية لم تعلن موقفها النهائي بعد، وأن المندوب السامي البريطاني قد سافر إلى لندن للتشاور في ذلك الأمر، ولكنه

يرى أن الصحف البريطانية قد سبقت وأعلنت ذلك الموقف المتمثل في ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر، وأن هذا الرأي يميل إليه كثير من رجال الحكومة البريطانية، وكذلك المندوب السامي في مصر^(٥٩).

ولا شك في أن تلك الرسائل الأربع التي أرسها القنصل الأمريكي في ١٦ و٣٠ ديسمبر ١٩١٨، و١٥ و٢١ فبراير ١٩١٩، كانت هي القاعدة التي على أساسها اعترفت الحكومة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تكن لها أطماع استعمارية في مصر، وكانت علاقتها ببريطانيا في ذلك الوقت من القوة والمتانة بحيث لم يكن منتظراً أن تضحي الولايات المتحدة بها من أجل مطالب المصريين بتقرير المصير، كما أن المصالح الأمريكية في مصر لم تكن كبيرة، وقد حصلت الولايات المتحدة على وعود من بريطانيا بتأمين النشاط التبشيري للإرسالية الأمريكية إلى أقصى درجة يسمح بها الأمن العام في مصر - حسب الوعد الذي قدمه برونييت إلى نابينش - كما حصلت على وعود بحسن المعاملة للبعثات الأثرية الأمريكية، ويوجد قاض أمريكي على الأقل في النظام القضائي الجديد الذي سينشأ بعد إلغاء الامتيازات والاعتراف النهائي بالحماية.

وبداية من شهر مارس ١٩١٩، ومع تصاعد وتيرة الأحداث؛ غير القنصل الأمريكي من أسلوب مراسلاتة، فأصبح يُرسل بالبرقيات المتتالية إلى السفارة الأمريكية في باريس بدلاً من وزارة الخارجية في واشنطن، منوهاً في أعلاها على ضرورة أن تقوم السفارة بعمل نسختين من كل برقية: واحدة للوفد الأمريكي في باريس والذي يرأسه ولسون بنفسه، والأخرى إلى وزارة الخارجية في واشنطن . وفي تلك البرقيات استكمل القنصل الأمريكي نقل تفاصيل الأوضاع في مصر إلى وزارة الخارجية والوفد الأمريكي في باريس، مع التأكيد في كل برقية على أن الحماية سوف تستمرة، وبعد أن قبل السلطان فؤاد استقالة رشدي باشا في أول مارس ١٩١٩، قام القنصل الأمريكي بإرسال برقية - عبر باريس - إلى الوفد الأمريكي وإلى وزارة الخارجية يؤكّد فيها أن الحماية سوف تستمرة،

وأن هذا أمر يعلم رشدي تماماً، ولكنه اشترط سفر سعد معه إلى لندن لكي يشاشه مسؤولية الفشل في تحقيق الاستقلال التام، ثم يختتم جيري برقيته المطولة - ٣ صفحات - مؤكداً على أن المصريين قد أصبحوا غير مستعدين للقبول بالحماية طواعية، إلا إذا جاءت بتفويض من عصبة الأمم، وهو يعتقد أن بريطانيا ربما تذعن لهذه النقطة وتحصل على ذلك التفويض^(١٠).

وبذلك ساهم القنصل الأمريكي في تكوين انطباع لدى الرئيس الأمريكي بأن الحماية يجب أن تستمر، ولكن ولسون كان متربداً في اتخاذ القرار بالاعتراف بالحماية حتى بدايات مارس ١٩١٩، بيد أن ذلك التردد سرعان ما تبدّد في الهواء عندما قامت الثورة، حيث كان معروفاً عنه معارضته للعنف، كما حدث تغير في لهجة التقارير الواردة من القنصلية الأمريكية في مصر بحيث ساهمت في اعتراف الولايات المتحدة بالحماية.

رابعاً - قيام الثورة وموقف القنصل الأمريكي:

كان المُخطط البريطاني يقوم على أساس تفويت الفرصة على فريق المعتدلين بقبول استقالة رشدي، ثم التخلص من المتطرفين بالقبض على سعد ورفاقه ونفيهم إلى مالطة، وقد نجحت الخطة البريطانية تماماً، حيث وجه الجنرال واطسن General Watson القائد العام للقوات البريطانية في مصر إنذاراً إلى سعد ورفاقه في يوم ٦ مارس، ثم قام بالقبض عليهم يوم ٨ مارس. ولكن انتفاضة الشعب المصري التي بدأت بمظاهرات الطلبة في ٩ مارس أحبطت ذلك المُخطط. والحقيقة أن الصحف المصرية لم تنشر أخبار الإنذار، كما لم تشر نبأ القبض عليهم إلا في يومي ١٠ و ١١ مارس، بدون توضيح أسباب الإنذار أو النفي. أما المظاهرات التي بدأت في ٩ مارس، فلم تنشر أخبارها إلا في يوم ١١ مارس للصحف المُناصرة للاحتلال، التي وصفتها بأنها شغب قام به بعض الطلبة، وأن البوليس قد قام بتشتيتهم، أما بقية الصحف فقد سمع لها بنشر أخبار المظاهرات بدايةً من ١٢ مارس وبشكلٍ مُؤْتَضِب لا يُفهم منه

سببها^(١١).

أما القنصل الأمريكي فلم يكتب عن تلك الأحداث إلا في مساء يوم ١٠ مارس، حيث أرسل برقية إلى الوفد الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية عبر باريس يشرح فيها الأحداث منذ اليوم السادس من مارس، فيشير إلى أن الجنرال واطسن القائد العام للقوات البريطانية في مصر قد أندذر سعداً ورفاقه بالتوقف عن نشاطاتهم مذكراً إياهم بأن البلد لا تزال تحت الأحكام العرفية، ولكن سعد لم يتوقف، بل قام على الفور بإرسال برقية إلى لويد جورج Lloyd George واستمر على سياسته المعاشرة؛ فتم القبض عليه هو وثلاثة من رفاقه في مساء يوم ٨ مارس، وفي صباح اليوم التالي تم إرسالهم إلى بورسعيد تمهيداً لنفيهم إلى مالطة. ونتيجة لذلك وقعت أحداث "الشعب"، وهنا سنلاحظ أن هامبسون جيري قد تَعْمَدَ أن ينقل للحكومة الأمريكية صورة الثورة من وجهة نظر أقرب إلى وجهة النظر البريطانية، فوصفها بأنها أحداث شعب، ولذلك تجاهل ذكر المظاهرات التي وقعت يوم ٩ مارس والتي لم يقع فيها شعب أو عدوان على الممتلكات، وانتقل مباشرة إلى أحداث يوم ١٠ مارس فوصفها قائلاً: "قام قطاع عريضٌ من الشباب المصريين والطلاب بالسير في شوارع القاهرة هذا الصباح، وكسروا نوافذ المحلات وعرىات الترام، وتزاحموا أمام مبني الوزارة ودار المندوب السامي. وعلى الفور تم استدعاء البوليس الأهلي والقوات البريطانية التي سرعان ما نجحت في تفريق المتظاهرين. ونتيجة للصراع بين العسكري والجماهير فقد تم إطلاق الرصاص على عددٍ من الأهالي، البعض قتل، والعديد قُبض عليهم، وكل الشوارع المؤدية إلى دار المندوب السامي - والتي تقع في مواجهة القنصلية الأمريكية مباشرة - قد تم حراستها بالقوات العسكرية، وتم نصب المدافع الرشاشة على نوافذ الشوارع، ونصب أحدها أمام القنصلية مباشرة. وقتل اثنان من المصريين على مسافة مائة ياردة من مبني القنصلية. أعتقد أن القوات العسكرية لم تجد صعوبة في استعادة النظام. وهناك احتمال قوي بأن تكون دعائية ونقد تركية وألمانية وراء حركة الوطنين هذه"^(١٢). وهكذا

وصف جيري الثورة بأنها شغب، والقتل بأنه نتيجة لصراع بين طرفين، وسمّح لنفسه أن يدّعى بأن هناك أيدٍ تركية وألمانية وراء هذا الشغب.

وفي مساء ١١ مارس، يرسل جيري برقته الثانية عن الثورة، ويوضح فيها أن «الشعب» قد استمر في أحياء عديدة من القاهرة، وأن عدد القتلى كان أكبر، وأن الموظفين قد تعرضوا للتهديد إذا تجرعوا على الذهاب إلى أعمالهم، ثم يشير إلى أن المحلات التي يمتلكها الأجانب قد تعرضت للتدمير، بينما لم تمس المحلات المصرية بسوء. ولكنه في نهاية البرقية يحاولطمأنة الحكومة الأمريكية على مقدرة القوات البريطانية على استعادة النظام، موضحاً أنه على الرغم من أن هذا الشعب هو الأكثر خطورة في تاريخ الاحتلال البريطاني لمصر، إلا أنه من حُسن حظ البريطانيين أن لديهم الآن في مصر أكبر عدد من القوات منذ احتلواها سنة ١٨٨٢^(١٣)، وهو يشير بذلك إلى أن مصر كانت مركز تجمع الجيوش البريطانية أثناء الحرب، وأن معظم تلك القوات كانت لا تزال مُرابطة في مصر.

أما برقيته التي أرسلها في مساء ١٢ مارس، فأشار فيها إلى أن الجنرال واطسن قد أصدر منشوراً بمنع التجمع والتظاهر طبقاً لقانون الأحكام العرفية، ثم يوضح كيف أن المصريين حاولوا كسب عطف الولايات المتحدة، فقام حشدٌ منهم برفع العلم الأمريكي والسير تجاه القنصلية الأمريكية للتظاهر أمامها، ولكن القوات العسكرية أخذت العلم منهم وفرقـتـ شـملـهـمـ.ـ ويؤكـدـ جـيـرـىـ عـلـىـ أنـ الجنـرـالـ وـاطـسـنـ قدـ اـنـتـهـزـ تـلـكـ الفـرـصـةـ «ليـتـحـدـثـ إـلـيـهـ بـشـكـلـ غـيرـ رـسـميـ،ـ وـبـطـرـيقـةـ وـدـوـدـةـ لـفـائـيـةـ،ـ عـنـ تـلـكـ الحـادـثـةـ حـيـثـ حـاـوـلـ الـبعـضـ اـسـتـخـدـامـ الـعـلـمـ الـأـمـرـيـكـيـ عـنـدـمـاـ كـانـواـ يـعـصـونـ السـلـطـاتـ وـيـرـتـكـبـونـ أـعـمـالـاـ مـمـنـوعـةـ مـنـعـاـ بـاتـاـ بـواسـطـةـ الـقـانـونـ»^(١٤).

ولم تكن هذه هي المحاولة الوحيدة التي بذلها المتظاهرون لجذب انتباه الولايات المتحدة إلى القضية المصرية، فخلال النصف الثاني من مارس انهالت

البرقيات والرسائل على القنصلية الأمريكية بالقاهرة، من مختلف أنحاء مصر، بعضها باسماء أشخاص أو مجموعات من الطلاب والأطباء والمحامين وال فلاحين، والبعض الآخر باسماء قرى أو مدن، مُعظمها باللغة الإنجليزية، وبعضها باللغة الفرنسية، وجميعها إما تعرّض على وحشية القوات البريطانية في معاملة الوطنيين العزل، أو توضح حقيقة موقف المصريين، وعدم كراهيتهم للأجانب، أو تطالب بالإفراج عن الزعماء المعتقلين والسماح لهم بالسفر إلى باريس. وكان القنصل الأمريكي يُمرر تلك البرقيات إلى حكومته بدون التعليق عليها^(١٥). ولكنّه كان يفعل في الوقت نفسه ما يفسد مفعول تلك البرقيات، وذلك بإرسال رسائل أخرى ومعها نصوص برقبيات وشكوى من أجانب تشكوا من سوء معاملة المصريين للأجانب، ومن ذلك أنه أرسل نص شكوى من مواطن أمريكي كان مسافراً من الفيوم إلى القاهرة، وتصادف أن هجم الثوار على القطار، ونهبوا محتواه الأجانب من جميع الجنسيات، وقتلوا رجلاً إنجليزياً^(١٦).

ومثّلما كانت النساء طرفاً في المظاهرات، فإنّهن كن طرفاً فاعلاً في إرسال الشكاوى والبرقيات إلى القنصليات الأجنبية، وعلى رأسها القنصلية الأمريكية بالطبع، فعندما قامت النساء بالمظاهرة الأولى يوم ١٦ مارس، وحاصرهن الجنود البريطانيون؛ قدمن احتجاجاً إلى معتمدي الدول الأجنبية، على استخدام البريطانيين القوة الفاشمة حتى مع السيدات لإخماد أنفاس الحركة الوطنية^(١٧). وقد وجّدنا ذلك الاحتجاج في الأرشيف الأمريكي مؤرخاً بالثامن عشر من مارس، مما يعني أنه قدّم بعض المظاهرة بيومين، وفيه يقلّل: «نحن أمهات وأخوات وزوجات الضحايا الذين قتلتهم القوات البريطانية ... نرفع أصواتنا ضد المعاملة الدموية التي تُرتكب ضد المواطنين المسلمين الذين لم يفعلوا شيئاً سوى المطالبة بالحرية والاستقلال لبلدهم طبقاً لمبدأ الدكتور ولسون، الذي قبلته كل الأمم المتحاربة والمحايدة ... ونحن نطلب منك أن تبلغ حكومتك المحترمة بتلك الأعمال الوحشية التي كنت أنت ومواطено بذلك شهود عيان عليها، خاصة ما يتصل بإطلاق نيران المدافع الرشاشة على النساء والأطفال».

الذين كانوا عُزل من السلاح تماماً»^(١٨).

وتُنظم السيدات مظاهره ثانيةً في ٢٠ مارس، فيجتمعن في حديقة جاردن سيتي ويرفعن أعلام الاحتجاج، ويُسرن حتى بيت الأمة حيث يُحاصرهن رجال البوليس والجيش البريطاني نحو ساعتين، فيُرسلن احتجاجاتهن إلى سفارات الدول، ويدرك الرافعى أن القنصل الأمريكى شاهد الحصار، واحتج عليه بنفسه لدى القيادة البريطانية، فأمرت فوراً برفع الحصار، وانصرفت النسوة إلى بيوطهن^(١٩). ولم نعثر في الأرشيف الأمريكى على ما يُشير إلى أن القنصل الأمريكى قد تدخل لرفع الحصار عن النسوة المحاصرات، ولكن حقيقة ما تتعلق به الوثائق الأمريكية أن مجموعة من «وجهاء القاهرة» قدموا للقنصل اعتراضاً ضد رفض السلطات البريطانية السماح بالتظاهر، والاعتراض مكتوب باللغة الإنجليزية، وتاريخه ٢٠ مارس، وعليه توقيعات من كل من: مرقص بطرس عن المحامين، حلمى إدوارد عن المهندسين، على الرشيدى عن المدرسين، وأحمد إمام شافى عن التجار، محمد بدوى البيلي عن الطلاب، مجدى الدين نصيف من نظارة الحقانية عن الموظفين، محمد جلال عن الفلاحين، نجيب نقولا عن الأطباء، ومضمون الاعتراض هو المعاملة السيئة للقوات البريطانية للسيدات المصريات، وتتصـ الشكوى على... «أن القوات البريطانية تحاصرهن الآن، وقد منعـنـ من السير إلى أي سفارة... إن الساعة الآن الثانية عشرة عشرة تماماً، وقد أجبرـنـ على الوقوف في الشمس... فهل تتغـلـفـ بالاحتجاج على ذلك، والاحتجاج أيضاً على القتل والجلد والسجن وغير ذلك، بدون أي قصدـ منـ لإـحـراجـكمـ»^(٢٠).

وقد أرسل القنصل الأمريكى تلك الشكوى إلى حكومته دون التعليق عليها، ودون أن يوضح إن كان قد احتج على ذلك الحصار فعلاً أم لم يُحتج. ثم نجده في ٢٦ مارس يرسل شكوى أخرى من السيدات المصريات تاريخها ٢٠ مارس، وهنا نكتشف أن هامبسون جيري كان ينوى تجاهل شكوى النساء الأولى وعدم إرسالها إلى حكومته لما فيها من دعم واضح لموقف القضية المصرية، يتضح ذلك من تتبع تواريـ الشـكاـوىـ وـتـوارـيـخـ إـرـسـالـهـاـ إـلـىـ واـشـنـطـنـ وـبـارـيسـ،ـ فقدـ وـصـلتـ

أخبار المظاهرات الثانية إلى الحكومة الأمريكية أولاً من خلال شكوى «وجهاء القاهرة»، حيث أرسلها في نفس يوم تقديمها وهو ٢٠ مارس، وتجاهل شكوى النساء الأولى التي قدمت إليه في ١٨ مارس، ثم في ٢٠ مارس قدمت إليه شكوى النساء الثانية وعليها توقيع ١١٨ سيدة وأنسة مصرية، فتجاهلها أيضاً، ثم في ٢٤ مارس قدمت إليه شكوى ثلاثة عليها توقيع أربع سيدات، وتوقع هامبسون جيري مزيداً من الشكاوى النسائية؛ فشعر بأنه قد وقع في مأزق، ولابد من تداركه بسرعة، فالحكومة الأمريكية قد شددت عليه ببرقية تاريخها ٢٠ يناير أن يرسل إليها بكل ما يصل إلى علمه من معلومات، ولذلك أسرع في اليوم التالي لوصول الشكوى الثالثة بإرسال الشكوى الأولى إلى واشنطن وباريس، ثم قام بإرسال الشكوتين الثانية والثالثة معاً في اليوم التالي ٢٦ مارس.

على أية حال فإنه من قراءة الشكوى الثانية نتبين أن مظاهرة النساء الثانية كانت يوم ١٩ مارس وليس ٢٠ مارس كما ذكر الرافعي، فالشكوى تاريخها ٢٠ مارس وفيها يقلن بأنهن قد انتوين تنظيم مظاهرة في أمس تاريخه - ١٩ مارس - والمرور على القنصليات وتسليم القنابل احتجاج مكتوب على أفعال البريطانيين، وبالفعل قامت المظاهرة وعندما وصلن إلى نهاية شارع سعد زغلول حاصرتهن القوات البريطانية، وصوبيت أسلحتها تجاههن، وأجبرتهن على الوقوف في الشمس المحروقة لمدة ساعتين، «هذا مثال على الطريقة التي تعامل بها القوات البريطانية التي تحتل هذا البلد النساء. هذه الحقيقة وحدها بدون أي تعليق أو احتجاج من أي شخص تظهر بوضوح إصرار القوات البريطانية على استخدام القوة الوحشية حتى ضد النساء».

أما الشكوى الثالثة قد احتوت على احتجاج نصه: «باسم نساء مصر نحتاج على استخدام قانون الأحكام العرفية والقوة العسكرية ضد شعبنا الأعزل. نحن شعب حر، وبريطانيا لم تفزونا قط، ونحن نتطلع إلى ممارسة حقنا في تحرير مستقبلنا ... نحن نؤمن بالرئيس ولسون وبمبادئه للحرية والأخوة الإنسانية، نحن نؤمن بالشجاعة والنبل الأمريكي، نرجوك أن تبعث برسالتنا هذه إلى أمريكا وإلى

الرئيس ولسون شخصياً، دعهم يسمعون صيحتنا، فنحن نعتقد أنهم لن يتركون الحرية تقع في مصر...»^(٧١).

بقيت ملحوظة أخيرة على شكاوى النساء، وهي أنهن قد تطورن في كتابة أسمائهن من مجرد التوقيع باسم «نساء مصر» في الشكوى الأولى، إلى التوقيع بأسماء أزواجهن أو آبائهن في الشكوى الثانية مثل: مدام حسين رشدي باشا، مدام إسماعيل سري باشا، مدام محمد سعيد باشا، مدام سعد زغلول باشا مدام سينوت هنا، مدموازيل عثمان باشا مرتضى، مدموازيل أباذهلة باشا ... وهكذا، أما الشكوى الثالثة فقد حدث تقدم كبير في التوقيع حيث أصبح التوقيع يشمل الحرف الأول من أسمائهن إلى جانب أسماء آبائهن.

وعلى كل حال، فإن مجموعة الرسائل والبرقيات التي قدمها المصريون إلى القنصلية الأمريكية خلال النصف الثاني من مارس لتكشف عن وعي سياسي كبير لدى المصريين من كل الطبقات والأقاليم، وإدراكهم حقيقة الموقف، واستخدامهم كل الوسائل التي يمكن أن تخدم قضية بلادهم. ولكن القنصل الأمريكي ساهم في إبطال مفعول كل تلك الجهود برسائله وبرقياته التي كانت تصف الثورة بأنها مجرد أعمال شغب، والتأكيد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأن الأجانب معرضين لخطر كبير إذا تركت الأمور في أيدي المصريين. ثم كانت الطامة الكبرى عندما كتب برقية إلى السفارة الأمريكية في باريس في ١٨ مارس محدداً الحكومة الأمريكية والوفد الأمريكي في باريس من خطر تحول مصر إلى دولة شيوعية، يتتحكم فيها العمال والرعيان ويعيد إلى الأذهان تلك الفوضى التي حدثت أثناء الثورة العرابية، والتي هددت مصالح الأجانب وعرضتهم للقتل والنهب، فيقول: «إن الوضع في مصر الآن في غاية الخطورة، فقد الشعب شخصيته كظاهرة سياسية، وهو يتحول بسرعة كبيرة نحو الطابع البلشفي، والذي فيه يصبح القانون والنظام تحت مسؤولية أسوأ العناصر. وقد بدأ الأهالي والعمال يظهرون كراهيتهم للأجانب وممتلكاتهم».

ييد أن أخطر ما في تلك البرقية كان محاولة القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني الجنرال شيتهام طلب المساعدة من الأميركيين، فقد ذكر هامبسون جيري أن المندوب السامي استدعاه صباح يوم ١٨ مارس وأخبره أن الوضع في حالة من السوء لم تشهدها مصر منذ تمرد عرابي سنة ١٨٨٢، وأن الحكومة البريطانية في لندن غير قادرة على استيعاب الأمر، بالرغم من أنه كتب لها كل التفاصيل، ثم طلب المندوب السامي من جيري أن يطالب حكومته بالتدخل للتأثير على الحكومة البريطانية، فيجعلها تقدر خطورة الموقف. وأشار إلى أن هذه المحادثة يجب أن تظل سراً بينهما، ثم ألمح إلى أنه قد يُضطر إلى طلب مساعدته في استعادة النظام. وبالرغم من أنه لم يوضح نوع المساعدة التي قد يطلبها من القنصل الأميركي، إلا أن جيري فهم أنه «بلا شك يشير إلى العلاقة الدافئة التي يشعر بها المصريون تجاه الولايات المتحدة، وأن تصريحًا من مثل أمريكا هنا سوف يكون له تأثيرًا عظيمًا، وربما يمنع تدمير ممتلكات الأجانب... وفيما يتعلق بذلك فإنني أقترح أن تقوم حكومتنا سريعاً ببذل مساعدتها الحميدة مع الحكومة البريطانية، وأطلب أي تعليمات ربما ترغب وزارة الخارجية في إعطائهما لي»^(٧٢)، وكأنه بذلك يطلب من حكومته السماح له بإصدار تصريح حول موقف أمريكا من الثورة.

ولاشك أن مثل هذه الكلمات كانت كفيلة بازدحام الحكومة الأمريكية من تطور الأوضاع في مصر، لدرجة أن نسخة من تلك البرقية قد تم إرسالها إلى قائد الأسطول الأميركي، وبالرغم من أن الرسالة الموجهة إلى قائد الأسطول لا تحمل أية دلالة على أوامر بالتحرك، حيث يقول القائم بأعمال وزير الخارجية في واشنطن: «ويشرفني أن أمر إليكم نسخة معادة الصياغة من برقية استلمناها من القنصل الأميركي في القاهرة مؤرخة بالثامن عشر من مارس عبر السفارة الأمريكية في باريس، بخصوص الانضرابات العادلة في مصر»^(٧٣).

خامساً - اعتراف ولسون بالحماية:

وفي خلال النصف الأول من أبريل ١٩١٩ تصاعدت وتيرة الأحداث على محورين أساسين ساهمَا في اعتراف ولسون بالحماية يوم ١٩ من ذلك الشهر: محور التقارير الصادرة عن القنصل الأمريكي في القاهرة، ومحور الدبلوماسية البريطانية التي بدأت تتشطّب بعد أن أدركت أبعاد الموقف في مصر وخطورته.

المحور الأول: لاشك أن التقارير التي أرسلها القنصل الأمريكي في مصر كانت هي السبب الرئيس في اعتراف ولسون بالحماية، فكل التقارير التي أرسلها القنصل خلال الفترة من نوفمبر ١٩١٨، وحتى نهاية مارس ١٩١٩ تؤكد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأنهم يكرهون الأجانب، وأن مصلحة مصر ومصلحة أمريكا فيبقاء الحماية البريطانية، غير أن تقارير شهر أبريل ١٩١٩ أضافت بُعداً جديداً إلى تلك الصورة السيئة، تمثل في التعصب الديني، حيث ركز القنصل الأمريكي على الأحداث التي تعرض لها الأرمن. ففي ١٠ أبريل كتب هامبسون جيري إلى حكومته يخبرها بأن الوفد المصري قد تحرك من القاهرة في طريقه إلى بور سعيد للإبحار منها إلى مالطة لمراقبة المنفيين إلى مرسيليا؛ ولكنه يشير إلى أن الإفراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر لم يُحدث انفراجاً في الأوضاع بل على العكس «إن الوضع مستمر في التدهور بشكل يُنذر بالخطورة في المستقبل، وإن البلاغ الرسمي عن ليلة أمس يُقرر أن التجمعات الفوضوية في القاهرة مستمرة في القتل والنهب... أما البلاغ الرسمي لهذا المساء فيقرر أنه في يوم الأربعاء استمرت الهجمات من الجماهير المسلحة بالسكاكين والفتؤس ضد السكان الأرمن، وذكرت مصادر البوليس أنه خلال الثمانية والأربعين ساعة المنتهية في ظهر أمس تم قتل ٢٨ وأصيب نحو مائة، وفي الصدام الذي حدث بين الجماهير والقوات العسكرية بالإسكندرية في صباح الأربعاء قتل ثلاثة وأصيب ستة، وفي المساء خلال الشغب الخطير ضد الأرمن، هوجمت القوات العسكرية من الجماهير، فاضطررت لإطلاق النار عليهم وقتلت ١٧ وأصابت الكثيرين، والأحداث تتتصاعد... وأننا أتخذ جميع الإجراءات

الممكنة لحماية مواطنينا»^(٧٤). وهكذا يصور لنا أن المصريين قد اعتدوا على الأرمن بينما الحقيقة أن الأرمن هم الذين بدعوا بإطلاق النار على المتظاهرين، كما يصور الأمر على أساس أن الجماهير هى التى تهاجم القوات العسكرية فتضطرها إلى إطلاق النار عليها.

وفي ١٦ أبريل يُرسل جيري برقية إلى باريس، يُوعز فيها للوفد الأمريكى أن الحل ببساطة هو اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية، فيقول: «أعتقد أن البريطانيين فى مصر يدركون جيداً أن صدور قرار من مؤتمر الصلح سوف يعزّى الكربلاء المصرى، وإن مثل هذا القرار هو الذى يستطيع أن يزيل ذلك العباء الأخلاقي هنا»^(٧٥).

أما المحور الثانى فقد تمثل فى النشاط الدبلوماسى البريطانى المكثف، والذى بدأ مع برقية أرسلها اللنبي إلى كيرزون فى ٢٨ مارس يقول فيها: «أرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول، وقد فهمت أن إيطاليا والولايات المتحدة لم تعترفا بالحماية، فهل يمكنكم الحصول على هذا الاعتراف أو إصدار تصريح ما لا يقبل الجدل؟». وقد أحالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور إلى بالفور Balfour وزير الخارجية وإلى لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين على رأس الوفد البريطانى لمؤتمر الصلح فى باريس^(٧٦)، وقد نجح رئيس الوزراء البريطانى فى إقناع ولسون بالاعتراف بالحماية، وقد ساهمت فى ذلك عدة عوامل يمكن إضافتها إلى نشاط الدبلوماسية البريطانية وإلى تقارير القنصل الأمريكى فى مصر؛ فالحقيقة أنه لم يكن فى وسع ولسون إغضاب بريطانيا برفض هذا الطلب الهين المتمثل فى اعترافه بالحماية على مصر، خاصة وأن هناك أموراً أخرى أكثر أهمية وحساسية، فقد كان ولسون فى حاجة إلى مساندة إنجلترا ضد أطماع اليابان فى الشرق الأقصى، وهى الأطماع التى تمثل خطراً مباشراً على أمريكا، كما كان بحاجة إلى مساندتها للوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوروبا، هذا بالإضافة إلى أن ولسون كان يُعاني عزلة شديدة فى مؤتمر الصلح، بعد أن

عارض مطامع إيطاليا في فيومي Fiume، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقض المبادئ التي حاربت الولايات المتحدة من أجلها، ونتج عن ذلك غضب إيطاليا وانسحاب وفدها من المؤتمر^(٧٧).

وفي هذا السياق - سياق المصالح - يجب أن تؤكد على أنه - بشكل عام - تم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بانتقائيةٍ صريحةٍ، فحيث كانت هناك مصلحة مباشرة للحلفاء في تطبيقه طبق، وحيث كان تطبيقه مضرًا بمصالحة الحلفاء تجاهه تطبيقه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد تم تطبيقه على دول البلقان- رومانيا واليونان وصربيا- وذلك بالطبع على حساب تركيا والمجر بعد فصلها عن النمسا، كما تم تطبيقه على دول البلطيق- فنلندا وأستونيا ولاتفانيا- على حساب ألمانيا، وتكون تلك الجمهوريات حائطاً في وجه الخطر الشيوعي الجديد المتمثل في الاتحاد السوفيتي، ولكن من ناحية أخرى لم يُطبق على الهند والعراق ومصر لأنه يضر بمصالح بريطانيا، ولم يُطبق على ليبيا لأنه يضر بمصالح إيطاليا، ولم يُطبق على تونس والجزائر ومراكش وسوريا الكبرى والنمسا، لأنه يضر بمصالح فرنسا.

وتحال النمسا هنا تبدو نموذجية لبيان تلك الانتقائية في التطبيق، ففي فبراير ١٩١٩ أعلن الحزب الاشتراكي النمساوي الفائز في الانتخابات رغبته في الانضمام إلى ألمانيا طبقاً لمبدأ حق تقرير المصير، وكان هذا يعني تعويض ألمانيا بما فقدته في الألزاس واللورين بضم مساحات من الأراضي الفنية تضم ستة ملايين ونصف مليون نسمة يتحدثون الألمانية، وبالتالي تظل ألمانيا خطراً كبيراً على فرنسا، وكان من الطبيعي أن يعلن «مجلس الأربعة» (ولسون، وكليممنصو ولويد جورج وأورلاندو رئيس وزراء إيطاليا) رفضهم تطبيق هذا المبدأ على النمسا^(٧٨).

وعلى هذا الأساس استجاب ولسون للضغوط البريطانية، خاصة بعد أن علم أن ذلك الاعتراف هو مجرد اعتراف بأمرٍ واقعٍ، لأنه لم يكن من المأمول أن

تسحب إنجلترا من مصر، ليس فقط بناء على وجهة نظر القنصل الأمريكي في مصر، ولكن أيضاً بناء على تقارير من السفير الأمريكي في بلغاريا الذي أرسل إلى حكومته في 15 أبريل - أي قبل اعتراف ولسون بالحماية بأربعة أيام - يؤكد على أن الأوامر قد صدرت إلى القوات البريطانية المُعسكرة في بلغاريا منذ نهاية الحرب بالانتقال إلى مصر، وسوف تحل محلها القوات الإيطالية الموجودة بالفعل هناك^(٧٤). وهذا يعني أن إنجلترا كانت مُصرة على السير في طريق القضاء على الثورة إلى النهاية، فالمؤكد أن وجود هذه القوات في مصر كان ضرورياً، سواء اعترف ولسون بالحماية أم لم يعترف، فإذا لم يعترف فإن بريطانيا ستعتمد على نفسها لتقضي على الثورة، أما إذا اعترف فالمؤكد أنه سيضعف آمال المصريين، ولكنه لن يقضى عليهما، وبالتالي فوجود تلك القوات بالإضافة أمر ضروري في كل حال.

بيد أن الأكثر أهمية بين تلك الأسباب أن إنجلترا نجحت في إقناع ولسون بأن المصريين سوف يحصلون على قسط أكبر من الاستقلال الذاتي، تمهدًا للحصول على الاستقلال التام، وهذا هو ما تَحْفَظَ عليه ولسون عندما اعترف بالحماية، من خلال البلاغ الذي أرسله القنصل الأمريكي هامبسون جيري إلى الجنرال النبي، والذي أذاعه على المصريين في ٢٢ أبريل. وتذكر المصادر المصرية أن الرئيس الأمريكي قد اعترف بالحماية؛ إلا أنه قد احتفظ «بعق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك، وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة»، كما أعلن عطفه والشعب الأمريكي «على أمانى الشعب المصرى المشروع لتوسيع نطاق الحكم الذاتي، على أنهمما ينظران بعين الأسف إلى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالاتجاه إلى القوة والشدة»^(٨٠).

والحقيقة أن الرئيس ولسون لم يرسل أية بيانات إلى قنصله في مصر، وخلاصة ما حدث - حسبما يحكى هامبسون - جرى نفسه في برقية أرسلها إلى

وزير الخارجية الأمريكي في ٢٤ أبريل - أن الرئيس ولسون قد أرسل بلافغاً إلى بالفور وزير خارجية إنجلترا في ١٩ أبريل يعلن فيه اعترافه بالحماية، وبناء على ذلك أرسل وزير الخارجية الأمريكي مسؤول لانسننج برقية إلى هامبسون جيري في مساء ٢١ أبريل تحتوى على بعض التوجيهات، وبناء عليها قام جيري بزيارة النبي في دار المندوبية في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ٢٢ أبريل، وأبلغه شفهياً باعتراف الرئيس بالحماية، ولكن النبي طلب بياناً رسمياً مكتوباً لينشره في الصحف، فوعده جيري بذلك وانصرف إلى قنصليته، وهناك كتب بياناً بدون الرجوع إلى حكومته، احتوى على تلك النقاط التي ذكرتها المصادر العربية، وأرسله إلى دار المندوبية في نفس اليوم، وقام النبي بنشره في صباح اليوم التالي ٢٣ أبريل، كما نشر معه تحذيراً بأن الأحكام العرفية سوف تطبق بشكلٍ صارم. ويدرك هامبسون جيري أن ذلك البلاغ قد ساهم في تحسن الوضع في مصر، وأنه أدى إلى انهيار البرنامج السياسي للوقد المصري في باريس، وأن الدوائر الرسمية قد رحبت به، وأن الصحف العربية والأوروبية التي تصدر في مصر قد أشادت «بالتوييج» الذي احتواه ضد العنف واعترافه بالمطالب الشرعية الوطنية في سبيل توسيع الحكم الذاتي . ثم يختتم برقيته بقوله: «والآن يمكنني أن أقرر أن اعتراف الرئيس بالحماية قد أنقذ الوضع عملياً، وبدأت الأمور تعود إلى طبيعتها»^(٨١). وقد اهتمت وزارة الخارجية الأمريكية بذلك البرقية وقامت بتمريرها إلى السفارة الأمريكية في لندن لتكون في علم السفير هناك^(٨٢).

سادساً - الجولة الأخيرة من معركة الحماية تدور على الأرض الأمريكية:

الحق أن ما ذكره جيري من أن الاعتراف بالحماية قد أدى إلى انهيار البرنامج السياسي للوقد صحيح إلى حدٍ كبير، فقد كانت النتائج التي ترتب على هذا الاعتراف قويةً ومؤثرةً على الوفد المصري الذي كان لا يزال في طريقه إلى باريس من ناحية، وعلى الشعب المصري بأجمعه من ناحية أخرى .

فأما بالنسبة للوفد، فقد أُصيب أعضاؤه بالصدمة والإحباط، حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل في باريس أصبح غير مجدٍ وأن تركيز العمل في مصر أجدى وألزم، وكان واقع الصدمة في نفوس أعضاء الوفد الأخيرين أفدح. والحق أنه باعتراف ولسون بالحماية انهار جانب كبير من خطة عمل الوفد في باريس والتي كانت مبنية على مبدأ حق تقرير المصير، غير أن باب مؤتمر الصلح كان لا يزال مفتوحاً ومن ثم فقد سارع الوفد بتقديم احتجاج إلى الرئيس ولسون، ثم قدم في ٢٨ أبريل مذكرة إلى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض مطالبه، وعلى الرغم من اعتراف ولسون بالحماية؛ فإن الوفد لم يكُف عن الكتابة إليه، كما أرسل برقية بنفس المعنى إلى الرئيس ولسون في ٢٩ أبريل. غير أن معاهدة الصلح سرعان ما تم التوقيع عليها، وتضمنت المواد من ١٤٧ - ١٥٤ اعتراف ألمانيا بالحماية وتنازل تركيا عن امتيازاتها وحقوقها في مصر وقناة السويس إلى إنجلترا . وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع على وصول الوفد إلى باريس كانت آماله كلها قد انهارت تقريباً، وكسبت إنجلترا اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر . وفي ٢٦ مايو أُعلن سعد للوفد «أن مهمة الوفد قد انتهت، ولم يبق أملٌ في الحصول على الاستقلال التام، وأن كل قول عدا ذلك يُعد مُغالطة، وأن عمل الوفد الآن ما هو إلا تنظيم للهزيمة»^(٨٣).

وأما بالنسبة لنتائج الاعتراف بالحماية على المستوى الشعبي؛ فقد أحدثت نفس الشعور الذي شعر به الزعماء، وكما حاول الوفد تنظيم هزيمته، فقد بذل الطلاب بعض المحاولات المنظمة لتقليل خسائر ذلك الاعتراف، فانهالت الاحتجاجات على القنصلية الأمريكية من طلاب جميع المدارس في وقت واحد تقريباً، حيث أرسل القنصل الأمريكي تلك الاحتجاجات إلى حكومته دون التعليق عليها، وقد كُتبت الاحتجاجات هذه المرة باللغة العربية، ويبدو أن لجنة الوفد المركزية أو أحد التنظيمات الطلابية هو الذي تولى مسؤولية طباعة تلك الاحتجاجات والمرور على الطلاب لتوقيعها، فهو احتجاج واحد في صفحتين ونصف وتأتي توقيعات الطلاب في النصف الثاني من الصفحة الثالثة على أربعة

أو خمسة أعمدة بمتوسط عشرين توقيعاً على كل احتجاج، وكل احتجاج خاص بمدرسة معينة، فهناك احتجاجات بتوقیعات طلاب: مدرسة المعلمين العليا، مدرسة دار العلوم العليا، مدرسة المهندسخانة، مدرسة الطب، مدرسة الصيدلة، مدرسة الطب البيطري، مدرسة القضاء الشرعي، مدرسة الحقوق، مدرسة الزراعة العليا، طلبة الأزهر الشريف، وفي تلك الاحتجاجات يُعرب الطلاب عن خيبة أمل المصريين في الولايات المتحدة ورئيسها ودرو ولسون، الذي كانت مبادئه قد ذاعت في مصر وأصبح يعرفها الكبير والصغير، ويورد الطلبة في احتجاجاتهم مقتبسات من خطب الرئيس الأمريكي ولسون التي ألقاها في ٢٧ سبتمبر ١٩١٨، و٢٨ ديسمبر ١٩١٨، والتي يُعلن فيها حق كل شعب في تقرير مصيره، ويعدّون جرائم جنود الاحتلال البريطاني في مصر أثناء الحرب، وكيف أنهم صبروا على أمل الحصول على حق تقرير المصير طبقاً لمبادئ ولسون، وإنهم على يقين من أن ولسون قد قبل بخضوع مصر للحماية البريطانية وهو لا يعلمحقيقة الأمر، وأنه لن يقبل بخضوعهم لهذه الوحشية البريطانية، وقد أرسل هامبسون جيري هذه الاحتجاجات إلى وزارة الخارجية الأمريكية دون أن يُعلق عليها أو يبدي رأيه فيها^(٨٤).

ثم لا يلبث جيري أن يُكلف من قبل الحكومة الأمريكية بالسفر إلى باريس للعمل كعضو في الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في باريس فيسافر بالفعل في ١٢ مايو، ثم يعود في أواخر يوليو ليستأنف عمله بتقرير أرسله في ٢٨ يوليو إلى حكومته عن أحوال مصر بعد الاعتراف بالحماية، وفيه يؤكّد على أن الوضع يتحسن ببطء ولكن بثبات، ويشيد بالإدارة العازمة والواعية للجنرال اللنبي، ثم يكتب عن نشاط المحاكم العسكرية التي تقوم بمحاكمة المتهمين في الأحداث الأخيرة حيث حكمت بإعدام ثلاثة من الأهالي من ناحية الوسطى بتهمة قتل مهندس بريطاني، كما أصدرت حتى تاريخ كتابته ذلك التقرير أحكاماً بالإعدام في واحد وخمسين حالة في دير مواس وديروط فقط، بالإضافة إلى أحكام بالسجن من عدة أشهر إلى ١٥ سنة، وبالغرامة من ٥٠٠ جنيهًا إلى ١٠٠٠

جنيه (٨٥).

وفي سبيل تنظيم الهزيمة والخروج بأقل قدر من الخسائر حاول الوفد الاتصال بالبرلمانات والمؤسسات الشعبية، والصحفيين وبعض السياسيين، ففي ١٦ مايو أرسل الوفد برقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي يذكر فيها أن مؤتمر الصلح أبي إن يُطبق على مصر المبادئ التي دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجلها، مع إن مصر ساعدت الحلفاء أثناء الحرب بسخاء، وأن قرار المؤتمر الاعتراف بالحماية لم يحرم مصر حقها في الاستقلال فقط، بل حرمتها حتى الحقوق التي كانت قد اكتسبتها من تركيا في سنة ١٨٤٠^(٨٦). ثم أرسل الوفد برقية أخرى إلى ولسون طالبا مقابلته، غير أن الرئيس الأمريكي كلف سكرتيره أن يكتب إلى الوفد في ٩ يونيو معتذراً عن المقابلة بضيق وقته على أمل أن يلتقي بهم في المستقبل، ورداً الوفد على تلك البرقية بقوله: «وحيث أنكم تركتم المجال مفتوحاً لاحتمال مقابلتنا في المستقبل؛ فنحن نرجوكم باحترام أن تسمحوا بذلك بأسرع ما يمكن حتى يُسجل لكم التاريخ الفخر في هذه المسألة كل مسألة مرتبطة بالمؤتمـر»^(٨٧).

وفي الوقت نفسه اتصل الوفد المصري بوفد أمريكي جاء إلى باريس لمساعدة الأيرلنديين ومساعدتهم على نيل استقلالهم، وقد طلب ذلك الوفد الأمريكي بعض المعلومات والمستندات عن القضية المصرية ليضعوها إلى جانب القضية الأيرلندية في مهاجمتهم الاستعمار البريطاني. كما اتصلوا ببعض الصحفيين الأمريكيين الذين جاءوا لتفطية أحداث مؤتمر الصلح، ثم في النهاية أرسلوا أحدهم وهو محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة ليقوم بالدعـاء للقضـية المصرية هناك، واتصل بأحد كبار الساسة الأمريكيـين، وهو المستـر فولك Folk وأقنـعـه بـعدـالةـ القـضـيـةـ المـصـريـةـ، وـمنـحـهـ توـكـيـلاـ بـالتـحدـثـ باـسـمـ مصرـ، فـقـامـ بـتقـديـمـ مـذـكـرـةـ إـلـىـ لـجـنـةـ الشـئـونـ الـخـارـجـيـةـ بـمـجـلـسـ الشـيـوخـ اـنـتـقـدـ فـيـهاـ مـعـاهـدـةـ فـرـسـايـ، وـخـاصـةـ الـبـنـدـ ١٤٧ـ القـاضـيـ بـأنـ الـمـسـأـلـةـ المـصـرـيـةـ هيـ مـسـأـلـةـ بـرـيـطـانـيـةـ دـاخـلـيـةـ، وـانتـقـدـ السـيـاسـةـ الـبـرـيـطـانـيـةـ لـاغـتـصـابـهاـ مـصـرـ وـالـقـضـاءـ عـلـىـ كـلـ

أمل لحرية المصريين، واستعرض الوعود التي قدمتها بريطانيا بالجلاء عن مصر. وقد نجح فولك في إقناع المستر لودج رئيس اللجنة بتأييد القضية المصرية، كما اقتنع بها غالبية أعضاء اللجنة. وقد حدث أن رفضت اللجنة طلباً مقدماً من وفد هندي يطلبون فيه سماع أقوالهم، فاعتراض المستر هتشكوك زعيم الحزب الديمقراطي على ذلك قائلاً: كيف يسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهند؟ رغم أن القضيتين متماثلتين ضد خصم واحد، فردت عليه اللجنة بقولها: «إن مصر تعدد من الوجهة السياسية غير خاضعة لإنجلترا ولا لتركيا، بل يجب أن تكون مستقلة، وزمامها بيدها»، وعلى الفور طير فولك ذلك الخبر إلى الوفد المصري بباريس، الذي أرسله بدوره إلى لجنة الوفد المركزية بمصر، ونشرته الصحف المصرية متفائلة، كما كان له صدىً عظيماً في أواسط الطلاب؛ فاجتمعوا بميدان عابدين يوم ٢١ أغسطس وهتفوا للحرية ولأمريكا، وأرسلوا برقيات شكر لرئيس مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ^(٨٨).

في ذلك الوقت كان هامبسون جيري يتبع بقلق نشاط الوفد في الولايات المتحدة، ويعمل جاهداً على إحباط كل الجهد التي يبذلها الوفد لاستمالة الرأي العام الأمريكي ومجلس الشيوخ، ويظهر ذلك في أكثر من رسالة كان الهدف منها إثارة الرأي العام الأمريكي ضد مصر، فاستغل المحاولة التي يبذلها سعد لاستمالة فرنسا للقضية المصرية عندما نشر مقالاً في جريدة «إيجيبشيان ميل» Egyptian Mail يطلب فيها من فرنسا مساعدة مصر، لأن مصر عندما كانت مستقلة قدّمت في عهد سعيد باشا المساعدة العسكرية لفرنسا في حرب المكسيك أيام الإمبراطور نابليون الثالث. وقد استغل جيري تلك المقالة، وكتب إلى حكومته في ٣٠ أغسطس ١٩١٩ مُندداً تلك الدعاوى بقول: «إنه إعلان مثير للضحك والسخرية، لأن مصر ساعدت فرنسا في القرن الماضي في تدمير أمّة ديمقراطية، وإقامة عميل أفريقي مستبدٍ حاكماً على شعب من شعوب نصف الكورة الغربيّة»، وهو يشير بذلك إلى أن ما حدث كان اعتداءً على مبدأ مونرو

القاضي بعدم تدخل أوروبا في شؤون الأميركيتين، ولكن فرنسا وبمساعدة مصر استغلت الحرب الأهلية الأمريكية ل تقوم بفعلتها تلك، وبعد انتهاء الحرب الأهلية قامت الولايات المتحدة بإرسال جيش إلى الحدود المكسيكية مطالبة نابليون بالانسحاب، وهو ما كان له أثره في انسحاب القوات الفرنسية وسقوط الإمبراطور مكسيميليان في المكسيك، بل وسقوط نابليون الثالث نفسه بإعلان الجمهورية في فرنسا، ويوضح جيري أن محاولة سعد هذه سوف تأتي بنتائج عكسية لأنها سيثير غضب الأمتين الفرنسية والأمريكية عليه^(٨٩).

ولما نجح الوفد المصري - بالرغم من كل الجهد التي بذلها هامبسون جيري - في استمالة عطف لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وصدر قرار اللجنة باعتبار مصر دولة مستقلة لا هي ولاية عثمانية، ولا محمية بريطانية؛ لعب هامبسون جيري دوراً في التقليل من مفعول ذلك القرار، فعندما أرسل سعد برقيتين من باريس في ٢٩ أغسطس إلى عبد الخالق فهمي يعلمه بأن مجلس الشيوخ أصدر قراره الآتف، غصب النبي وأرسل نص البرقيتين في اليوم نفسه إلى جيري موضحاً أنهما مُزيفتان بداهةً، ولكن الأمر يحتاج إلى بيانٍ من المعتمد الأمريكي لإنكار صحة ذلك القرار؛ لأنَّه قد تم نشر ذلك الخبر في بعض الصحف بالقاهرة والإسكندرية، وسوف يكون له تأثيرٌ سلبي على موقف بريطانيا في مصر.

وتحير القنصل الأمريكي، ولم يستطع أن يكذب ذلك القرار، غير أنه أرسل برقية عاجلة إلى حكومته في ٣٠ أغسطس يستشيرها فيما يجب عمله^(٩٠)، وفي اليوم التالي أرسل أخباراً مثيرة لفزع الحكومة الأمريكية، جعلها تطلب منه تكذيب ذلك القرار، فقد أرسل في أول سبتمبر تقريراً عن إضرابات العمال والموظفين، خاصة تلك التي شهدتها مصر في أغسطس ١٩١٩، موضحاً أن تلك الإضرابات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، إلا أن هناك الكثير من الدعاية الثورية تنتشر في أوساط العمال، «وتبااهي بالنصر القادم للبروليتاريا، وتتبأ بعصر البشفيه»، كما نوه أن هناك أيد خفية تركية وألمانية في المسألة، من

خلال دعاء مدفوعة الأجر هدفها إثارة مزيد من الاضطرابات، ثم يوضح أن هناك قطاعاً عريضاً من المصريين أصبح يؤمن بأن حصول مصر على الاستقلال التام في هذا الوقت لن يكون له سوى معنى واحد هو «العودة إلى الحكم الفردي الاستبدادي الفاسد المتآمر، وهذا يعني بالضرورة موت العدالة والحرية في مصر»^(١). وعلى هذا أسرعت وزارة الخارجية الأمريكية في اليوم التالي - ٢ سبتمبر - بالرد على برقية مختصرة تقول فيها: «إنك تستطيع أن تُتَكَّر صدور قرار من لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ينص على أن مصر سياسياً لا هي تحت سلطان تركيا أو بريطانيا بل إنها مستقلة»^(٢). وهو ما أعلنه جيري على الفور؛ فكان ذلك صدمةً أخرى للرأي العام المصري تُعادل الصدمة الأولى عندما اعترف ولسون بالحماية، خاصة وأن المصريين كانوا قد استقبلوا ذلك النبأ بالفرح والسرور ورددوا الهتافات المؤيدة لأمريكا، ثم انقلب الحال إلى النقيض بعد تصريح جيري. وأخيراً أرسل سعد إلى فولك يخبره بإلغاء توكيده له لأن الوفد لم يشعر بدوره أو بأي ضغوط أمريكية على إنجلترا أثناء المفاوضات مع ملنر^(٣). وبذلك انتهى دور الولايات المتحدة في القضية المصرية.

خاتمة:

هكذا لعب القناعات الأمريكيون في القاهرة دوراً كبيراً في توجيه السياسة الأمريكية لمصلحة بلد़هم من ناحية، ولمصلحة بريطانيا من ناحية أخرى، دون الأخذ في الاعتبار المبادئ والمثل التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسون. وقد ظهر ذلك واضحاً في موقف الولايات المتحدة من قضية مقتل بطرس باشا غالى، ومن المفاوضات التي دارت حول مسائل الحماية والامتيازات قبل الحرب وبعدها، والتي استمرت قرابة أربع سنوات تُوجّت في النهاية باعتراف الرئيس ولسون بالحماية البريطانية على مصر، بحيث لم يكن هذا الاعتراف وليد لحظته بل سبقته دراسات كثيرةً ومراسلات عديدة.

ولم ينته دور القناعات الأمريكيةين عند حد الاعتراف بالحماية، بل امتد إلى متابعة نتائج ذلك الاعتراف، وتفنيد كل المحاولات المصرية لكسب عطف الرأي العام الأمريكي في تلك القضية من خلال إثارة الرأي العام الأمريكي على المصريين، بتذكيرهم بحرب المكسيك التي كانت أمريكا تعارضها وأوشكت على الدخول في حرب مع فرنسا بسببها، وكذلك من خلال إثارة المخاوف لدى الأمريكيين من أن ثورة ١٩١٩ لها بعد بلشفي، وهو ما يمثل تهديداً للرأسمالية الأمريكية، ويبشر بانتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وهو ما كانت تخشاه الحكومة الأمريكية وتعمل له ألف حساب.

الهوامش

- (١) هناك بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بتطور العلاقات المصرية الأمريكية بشكل عام، ولكن ثورة ١٩١٩ لم تكن ضمن نطاق البحث لأي منها، فبينما يتوقف البحث الأول عند عام ١٩١٤ (لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد، ومراجعة يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني «٤٢»، القاهرة، ١٩٨٧)، والكتاب في الأصل رسالة حصل بها المؤلف على الدكتوراه من جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٣؛ نجد أن الثاني يبدأ بعام ١٩٢٢ (علاء الدين عرفات: العلاقات المصرية الأمريكية، الخطوات الأولى في مصر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١)، أما الأخير فهو يبعد كثيراً عن ثورة ١٩١٩ (فطين أحمد فريد: العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة في الفترة من ٢٢ يوليه ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٢)؛ هذا بالإضافة إلى بحث حسين إبراهيم العطار: الولايات المتحدة الأمريكية وقيام ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، المنشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الرابع، ٢٠٠٥، ص ٩١ - ١٣١ .
- (٢) على حسب علمي فإن كل الكتب والدراسات والأبحاث التي صدرت عن ثورة ١٩١٩، لم تعتمد على أي نوع من الوثائق الأمريكية، ولقد استفت نظري - وأنا في المراحل الأخيرة من هذا البحث - كتاباً للأستاذ محسن محمد عنوانه "سعد زغلول مولد ثورة، شرارات ثورة ١٩١٩ بالوثائق البريطانية والأمريكية"، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٨، فانكببت عليه صفحة صفراء، فلم أجده فيه نص أو مضمون أو إشارة إلى أية وثيقة أمريكية، ولا حتى ذكر أية شخصية أمريكية بما فيها الرئيس ولسون نفسه .
- (٣) قام الأرشيف القومي الأمريكي United States National Archives في واشنطن تصوير تقارير ورسائل القنصل خلال الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٩٥٩ على أفلام ميكروفيلمية توجد في مكتبات بعض الجامعات الأمريكية، وقد نجحت في تصوير الكثير من تلك التقارير من مكتبة جامعة برنس頓 Princeton University، ومكتبة جامعة ويست شيستر West Chester University، والفضل في ذلك يرجع إلى المساعدات القيمة التي قدمها لي كل من: بيتر جران Peter Gran، وروبرت تigner Robert Tigner، وبيث بارون Beth Baron، وقد نجحت في تصوير بعض الوثائق، كما نجحت في الحصول على نسخ رقمية Digital من كل الوثائق التي تعملي فترة هذه الدراسة.
- (٤) رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص.ص. ٣٩، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، وصفحات أخرى .
- (٥) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، صفحات مختلفة، حيث هذه هي خلاصة المحاور الثلاثة التي بنى عليها كتابه .

from D. M. Iddings to the Secretary of State, February 1, 1910.
 US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/18, Unnumbered Telegram (٧)
 from Iddings the American Agent and Consul General at Cairo to the Secretary
 of State, February 20, 1910, 6 : p.m.

- (٨) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٣ .
- (٩) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- (١٠) لينوار تشامبرز رايت: المرجع السابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .
- (١١) حول أحداث الحرب وأطرافها انظر: هـ. أ. ل. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعریب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٨، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٩٤ - ٥٦٤ .
- (١٢) حول أثر الحرب على مصر انظر: لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤؛ محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٤ - ٥٠؛ صبري أحمد العدل: سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩ - ١٩١٧، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٣٢ - ٢٠٥ .
- (١٣) الحكومة المصرية: القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٢، المطباع الأميركي بالقاهرة، ١٩٥٤، ص ٢٩ .

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon (١٤)
 American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in
 Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American
 Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dis-
 patch No. 406, December 8, 1917.

- (١٥) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٥، ٥٦ - ٥٨ .
- (١٦) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٥٤ - ٥٧ .
- (١٧) محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٥، ٦٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon (١٨)
 American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in
 Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American
 Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dis-
 patch No. 406, December 8, 1917.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/53, Telegram No. 126, from (١٩) American Embassy in Rome to the Secretary of State, Rome, December 23, 1914, 12 noon.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/73, "Report on effect upon (٢٠) American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917, p. 22-24.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/73, "Report on effect upon (٢١) American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917, P.13,20.

Ibid, p. 16 - 18. (٢٢)

Ibid, p. 25 - 27. (٢٣)

Ibid, p. 30 - 33. (٢٤)

Ibid, p. 43 - 44. (٢٥)

(٢٦) محمد كامل سليم : المرجع السابق، ص ٦٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 880.00/77, Dispatch No. 52., from (٢٧) Hampson Gary to The Secretary of State, May 23, 1918.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/73, Unnumbered Dispatch, (٢٨) From Wilbur J. Carr, The Secretary of State, to Paul Knabenshue, February 20, 1918.

(٢٩) هـ. لـ. فيشر: المرجع السابق، ص ٧٤٧ - ٧٤٩؛ محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص ٣٦؛ محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، ١٩٥٨، ص ١٧ .

(٣٠) هامبسون بورن جيري Hampson Boren Gary ولد في تكساس في ٢٣ أبريل ١٨٧٣، ودرس القانون في جامعة فيرجينيا وتخرج فيها سنة ١٨٩٤، ومارس المحاماة إلى عام ١٨٩٦ حيث التحق بالجيش الأمريكي، وشارك في الحرب الأمريكية الأسبانية ١٨٩٨، وخلال الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٤ عمل جيري عضواً في مجلس إدارة جامعة تكساس، ومُحكماً في لجنة قضايا الإفلاس، وعضوًا في المجلس النيابي بولاية تكساس. وفي سنة ١٩١٤ عُين قنصلاً خاصاً لوزارة الخارجية الأمريكية للمساعدة في الشؤون التاجمة عن قيام الحرب في أوروبا، وفي ١٩١٥ عُين نائباً عاماً مساعداً Assistant Solicitor في

وزارة الخارجية، وفي ١٩١٧ عينه الرئيس ولسون قنصلاً عاماً في مصر، وهناك كون صداقه حميمة مع الجنرال النابي. وفي مايو ١٩١٩ تم استدعاؤه إلى باريس ليساعد الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في أعماله، ثم عاد إلى القاهرة في أواخر يونيو ١٩١٩. وفي ٢١ أبريل ١٩٢٠ عينه الرئيس ولسون سفيراً لأمريكا في سويسرا، حيث حضر الاجتماع الأول لعصبة الأمم في جنيف ممثلاً للولايات المتحدة، وبعدها اعتزل العمل الدبلوماسي ومارس المحاماة وشغل عدة وظائف إدارية مهمة في الحكومات الأمريكية المختلفة إلى أن توفي في ١٨ أبريل ١٩٥٢.

The Handbook of Texas online, <http://www.tsha.utexas.eduhandbook/online/articles/print/GG/fga37.html>

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 84, Report No. 3 for the (٢١) Quarter Ended September 30, 1918, Regarding Diplomatic and Political Events, from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, September 30, 1918.

(٢٢) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٦ .

(٢٣) محمد علي علوية: ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب وجمال الدين أمين وناهد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨١ - ٨٢ .

(٢٤) محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص ٤٥؛ لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧١؛ رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٦ .

(٢٦) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٢٧ .

(٢٧) محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص ٦٠ .

(٢٨) من تقرير لجنة ملر المنصور، الحكومة المصرية: القضية المصرية، مصدر سابق، ص ٥٠ .

(٢٩) عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٤٠) حول نص الحوار الذي دار بين الوفد وونجت، وما حدث بعد ذلك من تشكيل الوفد وجمع التوكيلات انظر: محمد علي علوية: المرجع السابق، ص ٨٦ - ٩٢؛ وعن الخلاف حول صاحب فكرة الوفد والداعي إليها انظر، عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص ١٣٠ - ١٤٣؛ عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٨ .

(٤١) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٤٢) عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatch No. 187, Re- (٤٣) garding the Political Situation in Egypt and the Efforts of the "Nationalists", from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16, 1918.

(٤٤) عبد العظيم رمضان: مذكرات سعد زغلول، ج ٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

١٩٩٦، ص ١٥٤

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatch No. 187, Re- (٤٥) garding the Political Situation in Egypt and the Efforts of the "Nationalists", from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16th, 1918.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 87, Dispatch No. 202, Re- garding Petitions from Political Factions in Egypt, From Hampson Gary to the (٤٦) Secretary of State, Cairo, December 30th, 1918.

(٤٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٦
ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١١٠ - ١١١ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/83, Telegram No. 238, (٤٨) From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 27, 1918, 11 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/102, Report No. 4 for the (٤٩) Quarter Ended December 31, 1918, on Diplomatic and Political Events in Egypt, by Hampson Gary, American Diplomatic Agent & Consul-General at Cairo, Egypt, January 14th, 1919. (٥٠)

(٥١) محمد علي علوية: المصدر السابق، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٥٢) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٢٢ .

عبد الرحمن الراافي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ - ١٩٢١، طبعة دار (٥٣) المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٤٤ - ١٤٩ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883/500, From Hampson Gary to the (٥٤) Secretary of State, Cairo.

(٥٥) عبد الرحمن الراافي: ثورة ١٩١٩، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Dispatch from the Acting Secretary of State, to the Mission of the United States to the Conference to negotiate Peace, , 1919. (٥٦)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Telegram, from William Philips, Hampson Gary, February 12, 1919. (٥٧)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/87, Unnumbered Dispatch From William Philips Acting Secretary of State, To the Mission of the United States to the Conference to negotiate Peace, February 17, 1919. (٥٨)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/99, Dispatch No. 271, From Hampson Gary, to the Secretary of State, February 15, 1919. (٥٩)

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/108, Dispatch No. 278,

- from Hampson Gary, to the Secretary of State, February 21, 1919.
 US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/92, Telegram No. 361, from (٦٠)
 Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Mission, March
 4, 1919, 7 p.m.
- (٦١) حول موقف الصحافة المصرية من الثورة انظر رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٨٥ . ١٢٨ -
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/93, Telegram No. 370, from (٦٢)
 Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission,
 March 10, 1919, 10 p.m.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/94, Telegram No. 373, from (٦٣)
 Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission,
 March 11, 1919, 7 p.m.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/95, Telegram No. 377, from (٦٤)
 Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission,
 March 12, 1919, 7 p.m.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/114, Dispatch No. 332, (٦٥)
 From Hampson Gary to the Secretary of State, March 14, 1919. File No.
 883.00/122, Dispatch No. 348, from Hampson Gary to the Secretary of State,
 March 19, 1919. File No. 883.00/121, Dispatch No. 350, from Hampson Gary
 to the Secretary of State, March 19, 1919. File No. 883.00/128, Dispatch No.
 363, From Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919. File No.
 883.00/131, Dispatch No. 365, from Hampson Gary to the Secretary of State,
 March 24, 1919. File No. 883.00/133, Dispatch No. 374, From Hampson Gary
 to the Secretary of State, March 25, 1919. File No. 883.00/134, Dispatch No.
 375, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/127, Dispatch No. 364, (٦٦)
 from Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919.
- (٦٧) عبد الرحمن الراafعى: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٩٠ .
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/130, Dispatch No. 370, (٦٨)
 from Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919.
- (٦٩) عبد الرحمن الراافعى: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/132, Dispatch No. 355, (٧٠)
 from Hampson Gary to the Secretary of State, March 20, 1919.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/135, Dispatch No. 378, (٧١)

- from Hampson Gary to the Secretary of State, March 26, 1919.
 US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/97, Telegram No. 388, from (٧٢)
 Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission,
 March 18, 1919, 4 p.m.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/97, Unnumbered Dispatch, (٧٣)
 from The Acting Secretary of State to the Secretary of the Navy, March 22.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/113, Telegram No. 427, (٧٤)
 from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commis-
 sion, April 10, 1919, 10 p.m.
- US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/115, Telegram No. 434, (٧٥)
 from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commis-
 sion, April 16, 1919, 5 p.m.

(٧٦) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٣ .

(٧٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧٨) بيير روفان: تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، ترجمة
 جلال يحيى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ١٩٢ - ١٨٨ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/117, Telegram No. 59, from (٧٩)
 Wilson, Via Paris, to the Dep. Of State, April 15, 1919, 11 a.m.

(٨٠) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/125, Telegram No. 445, (٨١)
 from Gary, Via Paris, to Mr. Lansing and to the Dep. of State, April 24, 1919,
 11 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/125, Unnumbered Dis- (٨٢)
 patch, from Frank L. Folk, Acting Secretary of State, to John W. Davis, Amer-
 ican Ambassador, London, April 28, 1919.

(٨٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/181, Dispatch No. 477, (٨٤)
 from Hampson Gary, to the Secretary of State, May 5, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/189, Dispatch No. 568, (٨٥)
 from Hampson Gary, to the Secretary of State, July 28, 1919.

(٨٦) نفس المصدر، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٨٧) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٨٨) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١٥؛ علاء الدين
 عرفات: المرجع السابق، ص ٢٨ - ٤٣ .

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/196, Dispatch No. 591, (٨٩) from Hampson Gary, to the Secretary of State, August 30, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/187, Telegram No. 567, (٩٠) from Gary, to the Dep. of State, August 30, 1919, 11 p.m.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/195, Dispatch No. 592, (٩١) from Hampson Gary, to the Secretary of State, September 1, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/187, Unnumbered Tele- (٩٢) gram, from the Department of State, Washington, to The American Agency, Cairo, September 2, 1919.

(٩٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١٥؛ علاء الدين عرفات: المراجع السابق، ص ٣٨ - ٤٣.